الوعي

جامعية - فكرية - ثقافية

السنة التاسعة والثلاثون
محرم ١٤٤٧هـ
تموز ٢٠٢٥م

العدد
٤٦٨

كلمة الوعي

الثبات على الحق ..

مفهوم التمكين
في القرآن الكريم
أ. أحمد القصص
ص ٣٨

لوازم الفهم السياسي ورسم السياسات (٣)
دور الخريطة في الفهم السياسي
ص ٨

الدّين الخارجي المصري
إلى 200 مليار دولار...
إفلاس سياسي
ص ٢١

التعامل مع ثلاثية التحديات الجديدة:
لماذا يجب على المجتمع الأمني في باكستان أن يستنفر لمواجهة الأزمات
ص ٥

الذكاء الاصطناعي.. والمعادن النادرة
في حلبة الصراع الدولي
ص ٢٧

جامعية - فكرية - ثقافية
مجلة الوعي تصدر غرة كل شهر قمري عن ثلة من الشباب الجامعي المسلم في لبنان
بترخيص رقم «١٦٦» صادر عن وزارة الإعلام اللبنانية بتاريخ ١٩٨٩/١١/١٥
www.al-wale.org Subjects@al-wale.org

المحتويات

- كلمة الوعي: الثبات على الحق .. مؤنس حميد ٣
- التعامل مع ثلاثية التحديات الجديدة: لماذا يجب على المجتمع الأمني في باكستان أن يستنفر لمواجهة الأزمات عبد المجيد بهاتي ٥
- لوازم الفهم السياسي ورسم السياسات (٣) دور الخريطة في الفهم السياسي لقمان حرز الله ٨
- الفكر المالي الإسلامي مقارنة مع الفكرَين الماليَين الرأسمالي والاشتراكي(٢) أحمد الأمين ١٣
- الدَّين الخارجي المصري إلى ٢٠٠ مليار دولار... إفلاس سياسي- محمود الليثي ٢١
- الذكاء الاصطناعي.. والمعادن النادرة في حلبة الصراع الدولي - إبراهيم مشرف ٢٧
- بهداهم اقتده: ظليل الملائكة راسم ابو مأمون خاطر ٣٥
- مع القرآن الكريم: مفهوم التمكين في القرآن الكريم أ.أحمد القصص ٣٨
- أخبار المسلمين في العالم ٤٣
- كلمة أخيرة: لا تُلبسوا رجلًا ثوبًا لم يلبسه... فيفسد عليكم دينكم ودنياكم -أ.ابراهيم الحسيني ٥١
- غلاف أخير: هل الحوثيون جماعة متمردة؟ أم هم أداة متعددة الوظائف؟ ٥٢

الثبات على الحق ..

مؤنس حميد - العراق

في خضم الفتن والمحن، وفي أزمنة يسود فيها الظلم ويكتم صوت الحق، يبرز أصحاب المبدأ وهم يحملون أسمى صورة من صور الإيمان وأشدها إشراقاً.

إن الثبات على الحق لا يكون في أوقات الراحة، بل حين يصبح التمسك به ثمنه النفس أو العذاب، هناك يُمتحن الصادقون، وتفرز الصفوف ويعرف أهل العزيمة من أهل الهوى .

إن الحق ليس رأياً يُناقَش أو صفقة تُبرم، بل هو نور من عند الله، لا يتغير بتغير الزمان، ولا يتبدل تحت ضغط السلطان. والذين ثبتوا على الحق إنما فعلوا ذلك لأنهم يعلمون أن هذه الحياة زائلة، وأن الله تعالى أحق أن يطاع. ولنا في كتاب الله عِبَر وعِظات، فهذا سيدنا إبراهيم (عليه السلام) واجه النمرود، الطاغية الذي ادّعى الألوهية، فلم يتردد في محاججته، ولم يخف من إعلان عقيدته على الرغم من التهديد بالنار، لكنه قال: «حسبي الله ونعم الوكيل»، فلم ير في النار عذاباً بل رآها امتحانا، فجعلها الله تعالى برداً وسلاماً عليه .

وكذلك أصحاب الأخدود، أمة كاملة رفضت الانحناء وواجهت بطش ملك أراد منهم أن يعودوا إلى الكفر أو يحرقوا بالنار، فاختاروا الإيمان والموت على الذل والخنوع. نساء وأطفال ورجال وشيوخ آثروا نار الدنيا على نار الآخرة. لم يكونوا أنبياء وإنما كانوا مؤمنين عاديين، لكن ثباتهم جعلهم خالدين في كتاب الله .

إن الحياة ليست عناداً، بل هي وعي وثبات على الحق عن إدراك عميق بأن ما يعتقده الإنسان هو الحق الذي يرضاه الله تعالى، فلا يساوم عليه ولو اجتمعت عليه الدنيا. هو موقف يخلقه القلب والعقل معاً، لا مجرد تمرد، بل رفض للخضوع لما يخالف الفطرة .

في زماننا هذا ما أكثر الطغيان، وما أكثر محاولات تزييف الوعي وتمييع الحق وتشويه الصادقين، فما أحوجنا اليوم إلى الثبات واتخاذ الموقف في وجه الطغاة. ربما يكون الثبات في قول كلمة حق أمام مسؤول ظالم، أو في الدفاع عن مظلوم، أو في الصبر على الأذى، لأنك لا تريد أن تبيع أو تساوم على مبدئك. إنّ الحق في وجه الطغيان هو ميراث الأنبياء، وشعار المؤمنين وسر بقاء الأمم الحرة، ومن يثبت على الحق يكتب تاريخه بدمه أو بصبره أو بكلمته .

ومهما بدا الظلم قوياً فإن الحق وحده هو الذي يبقى لأن الله معه: ﴿وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ ۚ إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا ﴿٨١﴾﴾ [الإسراء: ٨١].

إن أصحاب المبدأ هم الذين يكملون الطريق، ليس لأن الطريق سهل، بل لأنهم يحملون في

قلوبهم يقيناً، وفي أعماقهم ثباتاً، وفي عقولهم وعياً. وما يُبنى على الحق لا يمكن أن يهدمه ظلم، ولا تزعزعه عواطف الباطل.

وعندما نقول إن أصحاب المبدأ هم الذين يكملون الطريق فإن غزة هي المعنى الحي لهذه الجملة. غزة حيث تنحسم معركة الحق مع الطغيان، غزة ليست فقط مدينة محاصرة، بل هي ضمير مفتوح في وجه عالم مغلق لا يقاس فيه الإنسان بعدد أنفاسه، بل بعدد المرات التي قال فيها «لا» في وجه أعتى جبابرة الشر. في غزة لا يملك الناس ما يخسرونه سوى مبدئهم، وقد قرروا ألا يفرطوا فيه، حتى ولو خسروا كل شيء، في كل بيت مهدوم، وفي كل نظرة طفل يرى السماء من بيته المدمر، معنى يتجدد: «إن المبدأ أغلى من الجسد»، و«إن الكرامة لا تُقايض بالرغيف». إن غزة ليست تحت القصف فقط، بل تحت امتحان إيماني عظيم؛ يشاهدون أجساد أحبتهم تُنتشل من تحت الركام وهم صابرون محتسبون، ثابتون على عقيدتهم مؤمنون بأن وعد الله حق وأن وعده لا يخلف: ﴿مِّنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ رِجَالٞ صَدَقُواْ مَا عَٰهَدُواْ ٱللَّهَ عَلَيۡهِۖ فَمِنۡهُم مَّن قَضَىٰ نَحۡبَهُۥ وَمِنۡهُم مَّن يَنتَظِرُۖ وَمَا بَدَّلُواْ تَبۡدِيلٗا ٢٣﴾ [الأحزاب: ٢٣].

غزة صورة هذه الأمة، غزة ليست بحاجة إلى من يبكي عليها بل إلى من يفهم سرها: إنها لا تموت، لأن قضيتها عقيدتها، ولأن عقيدتها باقية حية في صدور أبنائها .

في غزة، حيث الوجع، أمهات يُكَفِّنّ أبناءهن بأيديهن ثم يرفعن رؤوسهن ويقلن: «اللهم تقبّل»، أي يقين هذا؟ إنها العقيدة التي تكون أغلى من الروح، والتي يُبذل من أجلها الغالي والنفيس.

كل بيت مهدوم في غزة هو درس للعالم بأن الطغيان مهما بلغ لا يستطيع أن ينتصر على من امتلأ قلبه إيماناً بعقيدته، مهما بدا ضعيفاً. غزة قد تثقلها الهزائم وتربكها الفتن وتتسلط عليها قوى الشر، لكنها لا تموت، لأن في جوهرها وعداً ربانياً لا يكسر: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيۡنَا نَصۡرُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾[الروم: ٤٧].

أقول إن الأمة الإسلامية تمرض حين تبتعد عن الحق، حين تنسى رسالتها، وحين تغفل عن واجبها، لكنها سرعان ما تستعيد عافيتها حين تبصر الطريق، طريق الخلاص الذي تَوَّجَها الله به، بهذه الأمانة التي بها خلاص البشرية وإنقاذها من عفونة الحضارة الغربية، لتعود من جديد خير الأمم، لتعتلي ذرى المجد، وتنهض من جديد، وعداً وعده الله تعالى لها بالاستخلاف والتمكين: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسۡتَخۡلِفَنَّهُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ كَمَا ٱسۡتَخۡلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ﴾ [النور:٥٥].

كل ألم تعيشه الأمة اليوم، وكل قطرة دم تسيل في سبيل الله، جزء من مخاض أمة عائدة باذن الله ... وما ذلك على الله بعزيز ..■

بسم الله الرحمن الرحيم

التعامل مع ثلاثية التحديات الجديدة:
لماذا يجب على المجتمع الأمني في باكستان أن يستنفر لمواجهة الأزمات

عبد المجيد بهاتي- باكستان

خلال الشهر الماضي، برزت ثلاثة تحديات أمنية تهدد بجدية وحدة أراضي باكستان. ورغم أن النزاع الأخير مع الهند يُعد الأهم، فإن التوترات الحالية مع إيران وأفغانستان، وتمردات منخفضة الحدة في بلوشستان وخيبر بختونخوا، لا تدخل ضمن هذه التحديات. أما التحديان الآخران، فمصدرهما كيان يهود والولايات المتحدة، وتشكل هذه المحاور مجتمعة تهديدًا وجوديًا لأمن باكستان.

١ . التهديد الهندي: تقليدي ومركّب

تُعد الهند تهديدًا أمنيًا طويل الأمد ومعقدًا. فمنذ عام ١٩٤٨، لا يزال نزاع كشمير هو القضية المحورية، مع تصاعدات متكررة واشتباكات عبر الحدود، بما في ذلك الضربات الصاروخية والطائرات المسيّرة التي نفذتها الهند في مايو ٢٠٢٥ ضد كشمير الباكستانية والبنجاب. وتستمر التوترات على خط السيطرة ، ويقابل القمعَ الوحشيَ في كشمير انتشارٌ كثيفٌ للقوات على جانبي الحدود للحفاظ على توازن هش.

وتزيد الهند الطين بلّة بدعمها السري لحركات الانفصال في بلوشستان، مما يقوّض مشاريع البنية التحتية الحيوية مثل الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني. أما تعليق اتفاقية مياه السند، فقد أثار مخاوف كبيرة بشأن الأمن المائي في باكستان وتداعياته الاقتصادية الأوسع. ومن ثم، فإن التهديد الهندي يُقوّض سيادة باكستان واستقرارها الأمني والاقتصادي بشكل خطير.

٢ .تهديد كيان يهود: توسع عدواني مدعوم أمريكيًا

التهديد الأمني الثاني يتمثل في تصاعد تهديد كيان يهود في الشرق الأوسط، والذي تصاعد بشدة بعد ضربات الكيان الأخيرة على المنشآت النووية والعسكرية الإيرانية. وقد أدانت باكستان هذه الضربات ووصفتها بأنها «غير مبررة وغير مشروعة» و»تهديد خطير» للأمن الإقليمي والعالمي، محذّرة من أن مثل هذه الأعمال من شأنها زعزعة استقرار المنطقة بأسرها. وقد أدى الصراع إلى ارتفاع حاد في أسعار النفط، مما زاد من الضغوط الاقتصادية على باكستان التي تعتمد بشدة على واردات الطاقة.

التمدد الإقليمي لكيان يهود، المحمي دومًا بالمظلة العسكرية الأمريكية، تجاوز الأراضي الفلسطينية ليشمل أجزاء كبيرة من سوريا وجنوب لبنان، مما زاد من هشاشة المنطقة. ومع ضعف العراق وتراجع إيران إستراتيجيًا، تتحول إسرائيل إلى شرطي فعلي لأمريكا في المنطقة، وهو نفوذ يتعاظم من خلال علاقتها الدفاعية المتنامية مع الهند.

ويُنظر إلى هذا التوسع في إطار سعي كيان يهود لتحقيق رؤيته لـ(إسرائيل الكبرى)، التي تهدف للسيطرة على مزيد من الأراضي المجاورة. ومع الإبادة الجماعية في غزة، والتوسع الوحشي في الضفة الغربية، تتصاعد التوترات وتتعزز مشاعر السخط في العالم الإسلامي، ما يثير مخاوف جدية على سيادة وأمن المنطقة، وخصوصًا باكستان.

٣. التهديد الأمريكي: الخطر الأكبر

أما التهديد الأكبر فيأتي من الولايات المتحدة. فقد أعادت أمريكا توجيه تحالفها الإستراتيجي من باكستان إلى الهند، معتبرة الأخيرة شريكها الرئيس في جنوب آسيا لمواجهة صعود الصين. وقد ترافقت هذه السياسة مع تصاعد الإسلاموفوبيا في إدارة ترامب، وتوافق فكري بين واشنطن وتل أبيب ونيودلهي على ضرورة قمع وهيمنة العالم الإسلامي.

لقد أثبتت أمريكا مرارًا أنها حليف غير موثوق به: فقد امتنعت عن التدخل خلال أزمة ١٩٧١ التي أدت إلى انفصال باكستان الشرقية (بنغلاديش)، وتخلت عن باكستان بعد الجهاد الأفغاني، وهاجمتها بعد ١١ سبتمبر، وضغطت عليها لتتخلى عن نفوذها في أفغانستان.

وفي المقابل، منحت أمريكا الهند امتيازات نووية كبيرة من خلال الاتفاق النووي المدني الهندي-الأمريكي وإعفائها من قيود مجموعة الموردين النوويين، مما عزز قدرات الهند النووية، وحرم باكستان من معاملة مماثلة، وأخلّ بتوازن القوى في المنطقة.

٤. شلل في الفكر الإستراتيجي الباكستاني

رغم هذه التهديدات، لا تزال القيادة الباكستانية ملتزمةً العمل تحت مظلة أمريكا، والتمسك الصارم بالقانون الدولي، حتى في الوقت الذي تواصل فيه أمريكا وكيان يهود والهند انتهاك تلك القوانين لتحقيق مصالحها. هذا الالتزام الصارم يعرض باكستان للهشاشة، ويدفعها نحو التدمير الذاتي، كما حدث مع العراق وليبيا وإيران.

ولهذا، يجب على المجتمع الإستراتيجي في باكستان أن يعيد التفكير جذريًا، ويتحرر من الهيمنة الأمريكية ومن قيود القانون الدولي. وإلا فإن النتيجة ستكون مجرد تأجيل لانهيار الدولة حتى اللحظة التي تقرر فيها أمريكا، بالتعاون مع الهند وكيان يهود، شنّ هجوم عسكري مباشر.

٥. البيئة الدولية تغيّرت... والفرصة متاحة

يجب على باكستان أن تعترف بأن البيئة الدولية قد تغيّرت جذريًا خلال العقدين الماضيين. الدول اليوم باتت تقتطع الأراضي بالقوة دون خوف من رد غربي حقيقي: ضمّ روسيا قسما من جورجيا وشبهَ جزيرة القرم وأجزاء من أوكرانيا، واحتلال كيان يهود لأراضٍ سورية ولبنانية، واستيلاء أذربيجان على أراضٍ أرمينية، وتركيا على شمال سوريا، والصين على لداخ، والسعودية على أجزاء من اليمن، حتى أمريكا ناقشت ضم كندا وغرينلاند وقناة بنما بالقوة .

كما أن دعم الغرب المطلق لمجزرة كيان يهود في غزة قوّض فاعلية القانون الدولي،

وأفقد الغرب شرعيته الخلقية. وتُظهر الهزائم الأمريكية في العراق وأفغانستان، وعجزها عن فرض تسوية على روسيا في أوكرانيا، وفشلها في وقف الحوثيين، حدود قوتها على تشكيل النظام الدولي. وتضطر أمريكا بشكل متزايد إلى الاعتماد على القوى الإسلامية الكبرى (مصر وتركيا وباكستان وإندونيسيا...) لحماية مصالحها، مما يشير إلى أنها باتت لا ترى نفسها قوة لا غنى عنها، بل ترى هذه الدولَ أدوات لبقائها.

٦ . اقتراحات عملية

أولًا: ضم كشمير: في ظل هذا الوضع الدولي المتغير، لم تبق باكستان مقيدة كما كانت، ويمكنها ضم كشمير، وتأمين منابع الأنهار، وتحرير المسلمين هناك.

ثانيًا: تفعيل الردع النووي أداةً إقليميّة

ينبغي على باكستان أن تعيد النظر في استخدام سلاحها النووي. يجب أن لا يُنظر إليه بوصفه وسيلة دفاع فقط، بل بوصفه أداة لإعادة تشكيل التوازن الإقليمي ضد محور الشر الجديد: أمريكا وكيان يهود والهند. ويتضمن ذلك تمديد «المظلة النووية» الباكستانية إلى الدول الإسلامية:

١ .**مجلس التعاون الخليجي:** مقابل إسقاط ديون باكستان وتقديم طاقة مجانية لـ٢٠ سنة.

١ .و**إيران وأذربيجان:** مقابل طاقة مجانية وصفقات سلاح لصالح باكستان.

٢ .و**تركيا:** مقابل اتفاق دفاع مشترك وتبادل تكنولوجيا السلاح وانسحاب من الناتو.

٣ .و**مصر والمغرب العربي وبنغلاديش وماليزياوإندونيسيا:**لتعزيزالتعاون الإستراتيجي والعسكري، مثلًا قطع ممر «عنق الدجاجة» من قبل بنغلاديش في حال عدوان هندي، أو السيطرة على مضيق ملقا من قبل ماليزيا وإندونيسيا عند الحاجة.

ويمكن دمج كل هذه الاتفاقيات في حلف دفاع إسلامي، يُلزم الجميع الردَ المشترك في حال تعرض أحدهم لهجوم، حتى باستخدام الأسلحة النووية. لذلك يجب على المجتمع الإستراتيجي في باكستان التفكير الجدي والشجاع، مستفيدًا من تفكك النظام الدولي، ومستخدِمًا ترسانته النووية لبناء منظومات أمنية جديدة تردع محور الشر وتحافظ على وحدة الأراضي والسيادة الباكستانية.

هذه الجدية في التفكير، وتحمل المسؤولية عن الأمة، واتخاذ التدابير المذكورة آنفًا، لا يُتصوّر أن تصدر عن المجتمع الإستراتيجي في باكستان، لأنه مجتمع غير مستقل في تفكيره وإرادته، بل هو خاضع في ولائه وتبعيته لأمريكا والكافر المستعمر. أما الخلافة الراشدة، التي ستقوم قريبًا بإذن الله في باكستان، فهي التي ستُحسن الاستفادة من الوضع الدولي الراهن، ومن قدرات الأمة الكبيرة، حتى تهيمن دولة الخلافة على المنطقة، ثم تتمدد إلى جميع بلاد المسلمين وما وراءها.■

بسم الله الرحمن الرحيم

لوازم الفهم السياسي ورسم السياسات (٣)

دور الخريطة في الفهم السياسي

لقمان حرزالله- فلسطين

لقد صح القول بأن السياسي الذي لا يعرف الخريطة لا يعرف السياسة؛ فالخريطة ومعرفتها أساسية في الفهم السياسي.

والمعلومات المتصلة بالخريطة لا تقتصر على معرفة موقع الدولة التي يتصل بها الحدث المعين موضوع البحث، وإنما يتعدى ذلك إلى فهم موقع الدولة في الخريطة، وطبيعة الجغرافيا المتعلقة بالدولة، وطبيعة حدودها، واتصالها بالمحيطات، واتصالها بالطبائع الجغرافية المهمة، وفهم الوضع الديمغرافي من حيث عدد السكان والكثافة السكانية وطبائع السكان وصفاتهم، وحيازتها على الطاقة والتكنولوجيا.

وتجدر ملاحظة أن هناك تقاطعا بين الميزات السياسية والميزات الإستراتيجية لموقع الدولة، حيث إن الميزات السياسية تفيد الدولة في اقتعاد موقع مهم دولياً، وتفيد المحلل بأن يفهم القضايا والأحداث السياسية المتعلقة بالدولة، بينما يفيد فهم الميزات الإستراتيجية لموقع الدولة على الخريطة في التحليل العسكري، وأن يكون موقف الدولة العسكري قوياً، والتقاطع حاصل من أن قوة الدولة سياسياً مرتبطة بقوتها العسكرية.

وفهم موقع الدولة يقتضي عدة أمور؛ منها طبيعة موقع الدولة إن كانت الدولة دولةً قارية أو دولة محيطية أو تشترك في الأمرين، حيث إن الدولة القارية هي الدولة التي يكون موقعها الجغرافي في اليابسة، وتكون حدودها محاطة باليابسة وليس لها منافذ على البحار، والدولة المحيطية هي الدولة التي تقع في المحيط وبالتالي تكون حدودها محاطة بمياه المحيط، وأما الدولة التي تشترك في الأمرين فهي الدولة التي تكون لها كتلة قارية، أي جزء كبير على اليابسة، ولها حدود مفتوحة على المحيطات أو البحار.

إن الدولة القارية تكون قوتها قوة قارية، أي إن قوتها متصلة بما لليابسة من نقاط قوة، من حيث التضاريس وطرق المواصلات والتجارة، والقوة البرية. والدولة المحيطية تكون قوتها قوة محيطية، وذلك من خلال انفتاحها على الطرق البحرية وقدرة الأساطيل على النقل والحرب، واتساع آفاق التجارة، وقدرتها الواسعة على الاتصال بالشعوب الأخرى. ولذلك فإن الدولة القارية تفتقد إلى القوة المحيطية، وتبقى قدرتها على اقتعاد موقع دولي مؤثر أقل من الدول المحيطية، وأما تلك الدول التي تحمل الصفتين بأن تكون لها كتلة قارية وكتلة محيطية، فإن قدرتها على اقتعاد موقع عالمي متقدم عالية.

ومن الدول القارية تلك الدول التي توجد في مراكز القارات مثل أفغانستان وتشاد والنيجر

وبوليفيا والباراغواي، ومثال الدول المحيطية بريطانيا وأستراليا واليابان والفلبين واندونيسيا، ومثال الدول التي تحمل الصفتين الولايات المتحدة الأمريكية وإسبانيا وتركيا والهند ومصر وليبيا والجزائر واليمن وبلاد الشام وإيران وباكستان وفرنسا وإيطاليا وألمانيا والصين. أما روسيا فإن كتلتها القارية كبيرة، ولكنها متصلة بالمياه المتجمدة وبالتالي تكون استفادتها من الجانب المحيطي استفادة مكلفة جداً، ولذلك فإنها بذلت جهوداً هائلة عبر تاريخها لتصل إلى المياه الدافئة، وما زالت، وذلك لتأخذ البعد المحيطي.

إن موقع الدولة على الخريطة ما زال عاملاً حاسماً في وزن الدولة عالمياً، وذلك من خلال قدرتها على الاتصال الخارجي، أو وجودها على مفاصل الطرق المستخدمة للاتصال الدولي. فالدول المحيطية ليست كلها سواء، فتلك التي تتصل بالطبائع الجغرافية المهمة تكون أقدر على أخذ وزن عالٍ عالمياً، ومن الطبائع الجغرافية المهمة الجزر والمضائق والبرازخ والمواقع المطلة على خطوط النقل الدولي.

فالجزر لها أهمية عالية من عدة نواح؛ فإذا امتدت حدود دولة لتشمل أرخبيلاً من الجزر في منطقة مهمة، وسيطرت على البحر من حولها يكون لها وزن عالمي، ولذلك سعت اليابان إلى السيطرة على المحيط الهادئ، ولعل ضربها لميناء بيرل هاربر كان مدفوعا بالسيطرة على منطقة المحيط الهادي، فلو تم لها ذلك لاستطاعت أن تقتعد مكانة الدولة الأولى بسهولة. وإذا كانت الجزر ليست على خطوط التجارة يمكن النظر في موقعها إن كان مهماً للتأثير في الدول الأُخر، فيتم السيطرة عليها، واتخاذها قواعد عسكرية، مثل جزر سليمان في الشمال الشرقي لأستراليا، وجزر سقطرى جنوب اليمن ومقابل القرن الإفريقي. ويلحق بالجزر أشباه الجزر، مثل شبه جزيرة القرم.

والنقل الدولي البحري يتخذ طرقاً في أعالي المحيطات، وإذا اعترضته حالة تدفعه إلى تغيير طريقه لم يكن ذلك صعباً بالمطلق. إلا أن خطوط النقل حين تمر بالمضائق تكون المضائق طرقاً لا يمكن الاستغناء عنها بسهولة، حيث تنحصر الطريق من خلال هذه المضائق في كثير من الأحيان. فسيطرة بريطانيا على جبل طارق وباب المندب جعل ذلك أداة من أدواتها في التأثير في العالم حين كانت الدولة الأولى فيه. ومضيق تايوان الذي تمر منه ٥٠٠،٠٠٠ رحلة تجارية بحرية سنويا (الشرق الأوسط، ٢١/ ٨/ ٢٠٢٣) جعل أمريكا تجعله منطقة للتأثير على الصين والاحتكاك بها من خلال استمالتها للنظام الحاكم في تايوان إلى جانبها. ومضيق البسفور جعل منطقة إسطنبول منطقة مؤثرة دولياً، مما دفع الحلفاء إلى إعطائه وضعاً خاصاً في اتفاقية لوزان التي نصت على نزع السلاح منه ومن الدردنيل وبحر مرمرة والجزر التركية وبعض الجزر اليونانية.

أما البرزخ فهو قطعة رفيعة من الأرض تصل بين وسطين مائيين، ووجود البرزخ في طرق النقل الدولية يجعله محطة رسو وانطلاق للسفن البحرية على طرفيه، أو يدفع الدولة

القائمة عليه إلى حفر قناة تصل طرفي البرزخ. ومثال ذلك قناة السويس، وقناة بنما، وقناة كييل. وقد كان برزخ تيهوانتيبيك أقصر طريق بين خليج المكسيك والمحيط الهادئ قبل افتتاح قناة بنما.

إنه من الواضح أن الدول القارية إذا لم تحصل على منفذ للمحيطات فإنها تكون مضطرة إلى الدول الوسيطة التي تحتل موقعاً بين الدولة القارية والبحر. وحتى تلك الدول التي ليس لها وزن كبير على مستوى العالم تنظر إلى هذه المسألة بعين الاهتمام، فهذه إثيوبيا عقدت اتفاقية مع جمهورية أرض الصومال الانفصالية عام ٢٠٢٣ لتجعل لها منفذاً على البحر الأحمر.

وأما طبيعة الجغرافيا المتصلة بالدولة فإن فيها عدة نقاط أساسية، منها مساحة الدولة، وطبيعة حدودها، ومنها التضاريس الداخلية للدولة، ومنها البنية الطبيعية للدولة. فأما طبيعة حدود الدولة فإنه ليس هناك قانون معين لطبيعة الحدود من حيث اختيار الدولة لها أو فرضها على الدولة، فمن الطبيعي أن تكون الدولة قد حدت نفسها بحدود طبيعية كالسلاسل الجبلية أو مجاري الأنهار وشواطئ البحار، وقد تكون الحدود قد رسمت بناء على اتفاقيات مع الدول المحاذية أو نتيجة توسع أو انحسار بسبب الحروب، إلا أنه منذ نشأة النظام العالمي الجديد أخذت الحدود الوطنية طابع القداسة، وأصبحت مسألة التوسع مسألة ممقوتة عالمياً أو بحاجة إلى مبرر يعكس إرادة شعبية للضم أو الانفصال. ومن الجغرافية المتصلة بالحدود نوعية التجمعات السكانية على الحدود؛ فإن هناك حدوداً تحد دولتين وتفصل شعبين، بخلاف حدود أخرى تحد دولتين وتفصل شعباً واحداً إلى قسمين كل قسم يتبع دولة، وهذا يفيد بمعرفة استقرار الحدود ونفاذيتها بسبب اتصال الشعبين أو انفصالهما على جانبي الحدود. ومن الجغرافية المتصلة بالحدود معرفة الدول المحاذية للحدود، ومعرفة وضعها الدولي، ما يفتح الباب للمنافسة، أو المشاكسة أو الحرب أو التبعية أو اتخاذ المجال الحيوي.

أما البنية الطبيعية فإنها متعلقة بطبيعة البيئة في الدولة وما تحتويه جغرافية الدولة من موارد، فاحتواء الدولة على موارد مائية فائضة أمر حيوي لأمنها المائي، ونضوب الخزانات الجوفية المائية مؤشر خطر في الدولة. والثروة النفطية والمعدنية عامل مهم في الدول يساعدها على الاكتفاء الذاتي في الطاقة والصناعة، بل يجعل إمكانيتها في التأثير على غيرها من خلال هذه الموارد إمكانية عالية. واحتواؤها على الموارد البحرية المعدنية أو السمكية عامل مهم في ثروتها وأمنها الغذائي. وطبيعة التربة من حيث اتساع مساحة الأرض الخصبة وفي مقابلها اتساع الصحاري يؤثر في وضع الدولة من حيث القوة الحقيقية لاقتصادها، أو بتعبير آخر قدرتها الإنتاجية، بل يؤثر ذلك في طبائع الشعوب.

أما مساحة الدولة، فإن اتساع المساحة له قيمة من نواح عدة، أحدها ارتباط اتساع المساحة بالسكان، وآخر من خلال ارتباط المساحة بالثروات، وآخر من خلال العمق الإستراتيجي

للدولة، وهذا الجانب الأخير مهم جداً خصوصاً في حال تعرضها للغزو، فإن المساحة الكبيرة تجعل سيطرة الغزاة بطيئة وربما تكون متعثرة، في حال كان غزوهم غزواً مساحيًّا وليس غزوا لمراكز السيطرة.

وأما التضاريس الداخلية، فإنها تجعل للدولة خطوطاً دفاعية داخلية طبيعية إذا احتوت على تضاريس وعرة، أو العكس إذا احتوت على تضاريس سهلة، كما يساعد تنوع التضاريس على تنوع الإنتاج في الدولة. فجبال الأورال في روسيا كانت عائقاً طبيعياً خلفه امتداد شاسع باتجاه الشرق يحمي روسيا من السقوط في حالة سيطرة الغزاة على الجزء الغربي منها، وهو الجزء الذي تقع فيه العاصمة الروسية موسكو. بخلاف السهل الأوروبي في أوروبا الشرقية الذي جعل دوله ممراً للحروب وموقعاً من مواقع الصراع الحضاري.

ومن المؤثر أن تقع الدول على المنافذ البرية، وطرق النقل، فإن موقع تركيا يجعلها خط الوصل البري بين آسيا وأوروبا، وبالتالي تمر منها طرق التجارة البرية بين آسيا وأوروبا، وكذلك الدول التي تقع على طريق الحرير القديم، وعلى خط مبادرة الحزام والطريق؛ الصين وكازاخستان وروسيا وبيلاروسيا وبولندا وألمانيا، وذلك دفع باتجاه عمل مشاريع كبرى في هذه الطرق، لإقامة سكك الحديد والموانئ البرية وأنابيب نقل النفط والغاز.

وفي المقابل فإن عامل السكان عامل مهم جداً في قوة الدولة، والبحث فيه يأخذ عدة اتجاهات، أحدها عدد السكان ومعدل النمو، وآخر يربط السكان بالمساحة فتُدرس الكثافة السكانية، وآخر متعلق بناحية الكثافة العمرية للسكان، وآخر متعلق بطبائع الشعوب. فالدول التي ترنو إلى أخذ مكانة دولية تندفع باتجاه زيادة عدد السكان، وذلك من خلال دفع السكان باتجاه التكاثر وإعطاء الأعطيات لكل زيادة في العائلة، فتكثر المواليد في الدولة، أو من خلال تعويض النقص في السكان بالمهاجرين، فتزيد من الحوافز التي تدفع الناس إلى الهجرة إلى الدولة فتزيد عدد السكان، وفي ذلك دفع لعجلة الاقتصاد، وأمان من الانقراض، وقوة كامنة للذهاب باتجاه المشاريع الكبرى التي قد تقتضي خوض حروب مكلفة من حيث القوة البشرية، أكان من ناحية الإعداد أو من ناحية تحمل الخسائر. أما الكثافة السكانية فإنها مؤشر على قوة الدولة بشريا واقتصاديا، حيث إنك ترى كبريات المدن في العالم هي تلك المدن التي تتوفر فيها الفرص الاقتصادية الجمة أو الموارد الوفيرة أو الحركة المالية أو المراكز السياسية. والكثافة العمرية للسكان تدل على شيخوخة المجتمعات أو شبابها، فالمجتمعات الشابة فيها القدرة العالية على الإنتاج وعلى القتال، بخلاف المجتمعات الهرمة.

لقد أصحبت الطاقة والتكنولوجيا قضايا مفتاحية في قوة الدول، خصوصاً تلك التي تأخذ -أو تريد أن تأخذ- موقعاً دولياً مرموقاً، وإن الطاقة والتكنولوجيا أمران مرتبطان، فإن الطاقة وإن كان يمكن تصنيفها ضمن موارد الدولة، فيمكن أن يُجعل لها أيضا تصنيف منفصل، ويمكن أن

ينظر إليها من حيث توفر المواد الخام للطاقة الأحفورية، والطاقة النووية في الدولة، وينظر إليها من ناحية استثمار الدولة للموارد الطاقية الموجودة فيها، من حيث وجود آبار النفط ومصافي النفط والمفاعلات النووية ومستوى التخصيب في المفاعلات النووية، وإن كانت هذه الموارد وما يلحقها من منشئات تُستخرج وتُشغّل من قبل الدولة أو أن الدولة أعطت امتيازاً لغيرها من الدول لتقوم بذلك. وفي المقابل فإن التكنولوجيا منها ما يكون وجوده في الدولة عادياً وغير مؤثر في وزنها، ومنها ما يكون عاملاً أساسياً في قوة الدولة، ومنها تكنولوجيا الحديد والصلب والصناعات الثقيلة، وتكنولوجيا الإلكترونيات وصناعة الرقائق الإلكترونية، ومنها الذكاء الاصطناعي الذي يدخل في الصناعات العسكرية والأعمال التجسسية، ومنها تكنولوجيا الطيران والأقمار الصناعية. وعلى ذلك أمثلة كثيرة، حيث إن «احتكار» صناعة الرقائق الإلكترونية في تايوان جعلها تؤثر في العالم، أي إن أمريكا أثرت في العالم باعتبار أن حكومة تايوان تابعة لأمريكا، وباعتبار أن النظام التشغيلي للرقائق التايوانية هو نظام أمريكي. بل إن أمريكا تقدم إعانات للشركات العاملة في أمريكا في هذا المجال والتي من بينها شركة إنتل التي لديها مشاريع في أريزونا وأوهايو ونيو مكسيكو وأوريغون في مجال الرقائق، وشركة تي إس إم سي التايوانية التي تمتلك مصنعين قيد الإنشاء قرب فينيكس (الجزيرة نت، ٢٨/ ١/ ٢٠٢٤)، وذلك حتى تضمن وجود هذه الصناعة تحت يدها، كما أن الناحية البرمجية للرقائق الالكترونية تمتاز بها أمريكا، وقد سبقت العالم في هذا المجال، ما ساعد في قوة تأثيرها على العالم. ومن باب آخر فإن تطور صناعة الصواريخ في روسيا جعلها تفرض واقعاً في الحروب، حيث إن صاروخ كينجال وصاروخ أوريشنك الفرط صوتي امتازت بهما روسيا قوة، وأما صناعة التجسس فإن أمريكا طورت صناعة التجسس حتى وصلت إلى إنتاج طائرات في حقبة الاتحاد السوفييتي تطير على ارتفاعات شاهقة لا يستطيع الرادار رصدها، مع كاميرات عالية الدقة تصور المواقع التي تريدها بدقة عالية، ثم طورتها إلى صناعة الأقمار الصناعية التجسسية مع كاميرات التصوير فائقة الدقة، ولا ننسى التقنيات الحديثة في تحليل الصور والتعرف على الوجوه وأمن الشبكات، حتى وصل الأمر إلى خوض حروب جيوشها عبارة عن قراصنة إلكترونيين. وإنه وإن كانت هذه الأمور لم ترصد على الخرائط الحديثة إلا أنه لا بد من ملاحظتها في الدول كما تُلاحَظ موارد المواد الخام والبترول.

هذه نبذة مختصرة من مجموعة من القضايا المهم دراستها حين النظر إلى الخريطة، مع ملاحظة أن بعضها أكثر أثراً في إبراز قوة الدولة من البعض الآخر. وإنه ليس هناك من قانون يجعل حيازة الدولة لخصائص تجعلها أكثر قوة من الدولة الأخرى، بل ينظر في الحالة العامة للناحية الجيوسياسية للدولة والنظر في مجموع الخصائص التي تمتلكها.[يتبع]

بسم الله الرحمن الرحيم

الفكــر المالــي الإسـلامي مقارنة مع الفكرَين الماليَين الرأسمالي والاشتراكي(٢)

أحمد الأمين

تناولنا في المطلبين السابقين الفكر المالي الاشتراكي والرأسمالي وبيّنّا الأسس التي يقوم عليها كل منهما، وسنتحدث في هذا المطلب عن الفكر المالي الإسلامي والأسس التي يقوم عليها.

المطلب الثالث

يعد الإسلام الدين الوحيد الذي وضع المعالجات التي تشمل كل جوانب الحياة الإنسانية، وليس المادية فقط .فهو ينظم الجانب الروحي والجانب الخلقي والجانب الاجتماعي والسياسي والجانب الاقتصادي بشكل متكامل ومترابط بما يكفل للمجتمع الذي يسلك المنهج الإسلامي عقيدة وسلوكا السعادة والطمأنينة في الحياة وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي المطلوب، لقد وضع الإسلام في الجانب الاقتصادي قواعد وكفل حقوقا، وقرنها بضوابط وحدود .فقد كفل لكل فرد بعينه إشباع الحاجات التي لا بد للإنسان من حيث كونه إنسانا أن يشبعها، وهي المأكل والملبس والمسكن .كما حث الفرد على التمتع بالطيبات والأخذ من زينة الدنيا بقدر ما يرغب، فهو يضمن حق العيش لكل فرد بعينه .وأتاح له الرفاهية في الحياة، ولكن في نفس الوقت حدد الإسلام لكسب المال لهذا الفرد لإشباع حاجاته طرقا معينة، فمثلا حرّم الإسلام إنتاج الخمر واستهلاكها على كل مسلم، وحرم أكل الربا والتعامل به على كل من يعيش في ظل نطاق دولة الإسلام .ويتميز النظام الاقتصادي في الإسلام بأنه يسير النشاط الاقتصادي كله بأوامر الله ونواهيه، فجميع الأعمال الاقتصادية تكون حسب ما تتيحه الأحكام الشرعية بوصفه ديناً، يتقيد بها المسلمون وينفذونها بدافع تقوى الله عز وجل.

أما أسس النظام الاقتصادي في الإسلام فتتمثل بما يأتي:

١-المِلكية في الإسلام:

إن الملكية في الإسلام هي لله عز وجل، من حيث هو مالك الملك من جهة، كقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ۚ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾(١)، ومن حيث إنه قد نص على أنه مالك للمال من جهة أخرى، كقوله تعالى :﴿وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ ءَاتَىٰكُمْ ۚ﴾(٢).فالمال لله وحده، إلا أن الله سبحانه وتعالى استخلف بني الإنسان على المال وأمدهم به، فجعل لهم حق ملكيته، كقوله تعالى: ﴿ءَامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَأَنفِقُوا۟ مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ ۖ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَأَنفَقُوا۟ لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ ۝٧﴾(٣)فاستخلاف الناس جميعاً في ملكيته جاء بالاستخلاف العام، وأفاد وجود

(١)القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية [١٧]

(٢)القرآن الكريم، سورة النور، الآية [٣٣]

(٣)القرآن الكريم، سورة الحديد، الآية [٧]

حق الملكية .فليس لهم حق الملكية الفعلية، وإنما هم مستخلفون في المال .فاستخلاف الفرد المعين في المال جاء بالإذن من الله عز وجل الذي أجاز له أن يتملكه بسبب من أسباب التملك التي حددتها الشريعة الإسلامية، كوضع اليد على الأرض الموات وإحيائها .فقد روى أبو داود عن سمرة عن النبي ﷺ أنه قال : (**من أحاطَ حائطاً على أرضٍ فهي له**)[٤] .فالملكية في النظام الإسلامي ليست مطلقة، وإنما هي استخلاف، وهي مرتبطة بضوابط وتوجيهات الشريعة[٥].والملكية في الشريعة الإسلامية أنواع، فثمة ملكية عامة للأمة كلها، لا يحتكرها ولا يستبد بها نفر قليل من الأفراد، فيضار المجتمع من جراء ذلك .قال ﷺ: (**المسلمون شركاءٌ في ثلاث الكلأُ والماءُ والنارُ**)[٦] .وثمة ملكية للدولة، فمثلا كل من مات من المسلمين ولا وارث له فماله لبيت المال، وما يجبى من خراج وجزية إنما هو لبيت المال، وللدولة أن تضع المال الذي هو ملكها حيث تشاء بحسب الأحكام الشرعية.

والنوع الثالث من الملكية هو الملكية الفردية، إذ إن لكل فرد أن يمتلك المال بسبب من أسباب التملك التي حددتها الشريعة الإسلامية.

وقد حرمت الشريعة الإسلامية كسب الملكية بوسائل غير مشروعة، كالاحتيال أو الغش أو الاحتكار[٧]، حيث قال سبحانه وتعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٖ مِّنكُمۡۚ وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمۡ رَحِيمٗا ٢٩﴾[٨] .وقد جعلت الشريعة الإسلامية صيانة الملكية الفردية واجبا على الدولة، فأوجبت احترامها وعدم الاعتداء عليها، ووضعت عقوبات زاجرة لكل من يعبث بهذا الحق بأي طريقة من الطرق غير المشروعة كالنصب أو السرقة مثلاً.

٢- التصرف بالملكية:

بما أن الإنسان مستخلف بالمال وليس هو المالك الأصيل لأن الملك لله عز وجل فلهذا كان من حق المالك الأصيل أن يحدد للإنسان المستخلف مهمته بالتصرف بالملكية والمال تحصيلاً وإنفاقاً، أي إن له الحق في تحديد أسلوب التحصيل وطريقته ومجالاته وكذلك أسلوب الإنفاق وطريقته ومجالاته على شكل يتفق مع الغاية من استخلاف الإنسان بالملكية[٩].ولهذا قال سبحانه وتعالى :﴿وَءَاتُواْ ٱلۡيَتَٰمَىٰٓ أَمۡوَٰلَهُمۡۖ وَلَا تَتَبَدَّلُواْ ٱلۡخَبِيثَ بِٱلطَّيِّبِۖ وَلَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَهُمۡ إِلَىٰٓ أَمۡوَٰلِكُمۡۚ إِنَّهُۥ كَانَ حُوبٗا كَبِيرٗا ٢﴾[١٠]، وقال سبحانه وتعالى :﴿وَفِيٓ أَمۡوَٰلِهِمۡ

(٤) سنن أبي داؤد، كتاب الخراج والإمارة والفيء، باب إحياء الموات، ٢٦٧٣

(٥) د. عدنان عباس علي، تاريخ الفكر الاقتصادي، ج١، بت، بغداد، ص٤٦

(٦) سنن أبي داؤد، كتاب البيوع، باب منع الماء، ٣٠١٦

(٧)د. عبد الوهاب الأمين، النظم الاقتصادية، دراسة مقارنة، الرأسمالية والاشتراكية والإسلام، مطبعة الوطن التجارية، الكويت، ١٩٨٦، ص٣٢٧

(٨)القرآن الكريم، سورة النساء، الآية [٢٩]

(٩)د. عدنان عباس علي، المصدر السابق، ص٤٥

(١٠)القرآن الكريم، سورة النساء، الآية [٢]

حَقٌّ لِّلسَّآئِلِ وَٱلْمَحْرُومِ ﴿١٩﴾﴾[١١] ولهذا كانت حيازة الإنسان للمال أشبه بوظيفة يقوم بها للانتفاع بالمال وتنميته منها بالامتلاك لأن الفرد حين يملك المال إنما يملكه للانتفاع به ولإشباع حاجاته، ولكنه مقيد فيه بحدود الشرع، وليس مطلق التصرف فيه .ومن هذه القيود مثلا ضرورة عدم استغلال الإنسان لغيره بسبب قوة الاستخلاف، كما تجب مراعاة مصلحة المجتمع والأفراد عند إنفاق المال، وكذلك عدم كنزه دون استثماره، لان الاستثمار فيه مصلحة للمجتمع. ومن القيود أيضا تحريم الاحتكار وتحريم الربا.

ويحق للفرد بعد مراعاة القيود الشرعية أن يتصرف بماله بكل أنواع التصرف التي أجازتها الشريعة، كالبيع والرهن والهبة وغير ذلك من أنواع التصرفات المباحة.

٣- توزيع الثروات والتوازن الاقتصادي في الإسلام:

لقد أوجب الإسلام على الدولة توزيع الثرواتِ والدخولِ بما يتفق مع قواعد الشريعة الإسلامية، ليتحقق التوازن الاقتصادي في المجتمع، حتى لا يشقى أفراد المجتمع بسبب الأزمات الاقتصادية، وبما يكفل لهم عيشاً مرضياً، وذلك بتوزيع الثروات لجميع أفراد الرعية فرداً فرداً .فقد أوجب الإسلام تداول المال بين جميع أفراد المجتمع، ومنع حصر تداوله بين فئة من الناس، حيث قال سبحانه وتعالى :﴿ ٱلسَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْۚ ﴾[١٢]، فإذا حصل تفاوت كبير وفاحش بين أفراد المجتمع في توفير الحاجات وتوزيع الثروات وجب على الدولة العمل على إيجاد التوازن وإنهاء هذا التفاوت وإيجاد التقارب في توفير الحاجات. فالإسلام قد ضمن حسن التوزيع في تحديد كيفية الملكية وكيفية التصرف بها، وفي إعطاء من قصرت به مواهبه من فقراء ومعوزين بما يضمن لهم تقارباً مع غيرهم من أفراد المجتمع، فأوجب الإسلام أن لا يكون في المجتمع الإسلامي فقير أو مسكين، وعلى المجتمع والحاكم مسؤولية في أن يعيش الأفراد بما يكفي لتأمين نفقات معيشتهم، قال سبحانه وتعالى :﴿وَٱلَّذِينَ فِيٓ أَمْوَٰلِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ ﴿٢٤﴾ لِّلسَّآئِلِ وَٱلْمَحْرُومِ﴾[١٣].

والإسلام يعترف باختلاف قدرات الأفراد ومواهبهم، وبالتالي اختلاف الدخول والثروات[١٤]**، قال سبحانه وتعالى:**﴿وَهُوَ خَلَٰٓئِفَ ٱلْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ لِّيَبْلُوَكُمْ فِى مَآ ءَاتَىٰكُمْۗ إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ ٱلْعِقَابِ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٦٥﴾﴾[١٥]**، وقال سبحانه وتعالى:** ﴿وَٱللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ فِى ٱلرِّزْقِۚ فَمَا ٱلَّذِينَ فُضِّلُوا۟ بِرَآدِّى رِزْقِهِمْ عَلَىٰ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ فَهُمْ فِيهِ سَوَآءٌۚ أَفَبِنِعْمَةِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴿٧١﴾﴾[١٦]**.أي إن الذّين فضلهم الله تعالى بسعة الرزق لا يرزقون من دونهم، وإنما يمدهم الله جميعاً من فيض رحمته. وعلى ذلك فكل الناس سواءً، وكلهم عباد الله،**

(١١)القرآن الكريم، سورة الذاريات، الآية [١٩]

(١٢) القرآن الكريم، سورة الحشر، الآية [٧]

(١٣)القرآن الكريم، سورة المعارج، الآيات[٢٤-٢٥]

(١٤) د. عبد الوهاب الأمين، المصدر السابق، ص٣٣٠

(١٥)القرآن الكريم، سورة الأنعام، الآية [١٦٥]

(١٦)القرآن الكريم، سورة النحل، الآية [٧١]

وما بينهم تكاليف يحمل منها كل منهم بقدر ما هيأ الله له من قدرة [١٧]**.وهذا التفاوت في القدرات والمواهب يجب أن يكون منضبطاً بالقدر الذي يحفز العامل على العمل ويحقق التعاون لا الصراع. فالصراع بين طبقة ثرية مترفة تستأثر بكل الخيرات وطبقة محرومة من شأنه أن يؤدي إلى التحاسد والتباغض وإثارة الأحقاد في المجتمع، بالإضافة إلى الإخلال بالتوازن الاقتصادي، حيث قال سبحانه وتعالى:** ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡبِرِّ وَٱلتَّقۡوَىٰۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ﴾[١٨]**، وكما قال الرسول** ﷺ **: (لا يؤمن أحدُكمُ حتى يحبَ لأخيهِ ما يحبُ لنفسهِ)** [١٩].

وأما أساسيات النظام المالي في الإسلام:

فقد وضع الإسلام من خلال نظامه الاقتصادي أسس المالية العامة التي تهدف إلى تحقيق مجتمع إسلامي يشيع فيه التضامن المجتمعي ويسوده الرخاء.

ولم يكن في عهد الرسول ﷺ بمكة المكرمة نظام مالي محدد من إيرادات ونفقات وبيت للمال، وإنما كان الصحابة رضوان الله عليهم يجودون من أموالهم للصرف على الفقراء من المسلمين .وعندما هاجر الرسول ﷺ أخذ الوضع يتجه نحو تشكيل دولة المدينة، وبدأت تتحدد معالم الدولة الإسلامية بعد توالي نزول الآيات القرآنية، والتي أوجبت على المسلمين الزكاة وحددت طرق إنفاقها، كما حددت صورا أخرى من الإيرادات وطرق إنفاقها، وتتمثل إيرادات الدولة الإسلامية بالزكاة والخراج والعشور والفيء والغنائم والجزية والركاز.

١- **الزكاة** :هي ركن من أركان الإسلام، وفرض على كل مسلم توفرت فيه شروط أدائها، وهي الحصة المقررة من المال التي فرضها الله سبحانه وتعالى للمستحقين. وقد فرضت في السنة الثانية للهجرة النبوية الشريفة، فقال سبحانه وتعالى :﴿خُذۡ مِنۡ أَمۡوَٰلِهِمۡ صَدَقَةٗ تُطَهِّرُهُمۡ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيۡهِمۡۖ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٞ لَّهُمۡۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ١٠٣﴾[٢٠]، وكذلك قوله تعالى :﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَۚ وَمَا تُقَدِّمُواْ لِأَنفُسِكُم مِّنۡ خَيۡرٖ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِۗ إِنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٞ ١١٠﴾[٢١] .والأصل أن يجمعها ولي الأمر أو من ينوب عنه .وتختلف الشروط الواجب توفرها في الشخص حتى تجب عليه الزكاة باختلاف أنواع الزكاة، والتي هي زكاة النعم والماشية الإبل والبقر والجاموس والغنم والماعز وزكاة الزروع وزكاة النقود وزكاة الذهب والفضة[٢٢]، ولا تسقط الزكاة عن المسلم إذا توفرت شروطها من نصاب وحلول للحول .ولا تجب على غير المسلم .وهي نوع خاص من المال يجب أن يصرف في مصارفه، سواء أكانت

(١٧)د. إبراهيم محمد البرايري، الإسلام وتوزيع الثروات، دار الشروق، القاهرة، بت، ص١٢١

(١٨) القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية [٢]

(١٩)رواه البخاري، كتاب الإيمان، باب من الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه، ١٢.

(٢٠) القرآن الكريم، سورة التوبة، الآية [١٠٣].

(٢١) القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية [١١٠].

(٢٢) د. محمد عبد المنعم عبدالقادر عفر، المصدر السابق، ص١٢١.

هناك حاجة أم لم تكن، وهي محددة المقدار فلا تزيد ولا تنقص.

أما مصارف الزكاة ووجوه إنفاقها فهي محددة أيضاً بأصناف، فلا تصرف إلا للأصناف الثمانية التي ذكرها الله عز وجل في القرآن الكريم في سورة التوبة بقوله سبحانه وتعالى: ﴿۞إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱلۡعَٰمِلِينَ عَلَيۡهَا وَٱلۡمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمۡ وَفِي ٱلرِّقَابِ وَٱلۡغَٰرِمِينَ وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِۖ فَرِيضَةٗ مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ ٦٠﴾[٢٣]، وعلى هذا فالزكاة ونصابها فريضة ثابتة لا تتغير نسبتها إلى الأشياء المزكاة بتغير مستويات الدخول، وهذه النسبة لا يمكن إحداث تغير أو تعديل فيها، لأنها مفروضة بأحكام واضحة ومحددة، عبادةً إسلامية وركنا أساسيا من أركان الدين[٢٤].

٢- الجزية :هي ما يؤخذ من أهل الذمة. وفرضت الجزية في القرآن الكريم بقوله تعالى: ﴿قَٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ ٱلۡحَقِّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ حَتَّىٰ يُعۡطُواْ ٱلۡجِزۡيَةَ عَن يَدٖ وَهُمۡ صَٰغِرُونَ ٢٩﴾[٢٥]، وهي توضع على الأشخاص لا على الأموال، فتؤخذ من كل شخص ذمي يعيش في ظل دولة الإسلام، وتسقط عنهم إذا دخلوا الإسلام، ولا تؤخذ من العاجز، ولا تؤخذ إلا من الرجال، فلا تجب على النساء ولا الصبيان ولا على مجنون، وليس لها مقدار محدد، فهي متروكة لرأي الإمام واجتهاده.

٣- الخراج :هو حق يوضع على رقبة الأرض التي غنمت من الكفار حرباً أو صلحاً، فهو يؤخذ عن الأراضي التي فتحت عنوة ثم جُعلت رقبتها ملكا للدولة، وعن الأراضي التي تخلى عنها أصحابها في فترة الفتوحات فانتقلت إلى المسلمين .ويؤخذ كذلك عن الأراضي التي حققت للمسلمين صلحاً، فهي أما أن تكون ملكاً للدولة وتمتلك رقبتها، أو تبقى ملكاً لأصحابها وإنما تنتقل ملكيتها بحسب شروط الصلح إلى المسلمين فتصبح رقبتها لهم، ويؤخذ بالاعتبار عند تحديد الخراج خصوبة الأرض وجودتها وأنواع المحاصيل وقيمتها وطرق ري الأرض وسقيها .وقد بين الفقهاء المسلمون نوعين من الخراج؛ هما خراج الوظيفة وهو مقدار معين محدد على مساحة محددة من الأراضي، وقد يكون عيناً أو نقداً أو الاثنين معاً ويؤدى سنوياً مقابل الانتفاع بالأرض، وخراج مقاسمة ومعناه تقاسم الدولة الأفراد الذين تخضع الأراضي التي تحت أيديهم للخراج، تُقاسِمهم في المحصول الذي تنتجه أراضيهم بنسب معينة كالخمس مثلاً أو الربع أو الثلث .ويكون الخراج مرة واحدة في السنة ويسقط في حالة حدوث كوارث أو هلاك المحاصيل الزراعية أو في حالات الجفاف[٢٦]

٤- العشور التجارية :هي نسبة من الأموال مفروضة على أموال رعايا دار الحرب المعدة للتجارة والمنقولة من دار الحرب إلى دار

(٢٣) القرآن الكريم، سورة التوبة، الآية [٦٠].

(٢٤) د. محمد عبد المنعم عبد القادر عفر، المصدر السابق، ص١٢٥.

(٢٥) القرآن الكريم، سورة التوبة، الآية [٢٩]

(٢٦) د. محمود المرسي لاشين، التنظيم المحاسبي للأموال العامة في الدولة الإسلامية، ط ١، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٧٧، ص١٤٩

الإسلام وبالعكس[٢٧]، وتقوم على أساس المعاملة بالمثل فيزيد المقدار أو ينقص على هذا الأساس.

٥- الفيء والغنائم :أما الفيء فهو الأموال المنقولة التي حُصّلت من الأعداء دون قتال، قال سبحانه وتعالى :﴿مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ﴾[٢٨] .وأما الغنائم فهي ما حصل عليه المسلمون من طريق الحرب، وتقسّم إلى خمسة أخماس، وتوزع حسبما فرض في القران الكريم بقوله تعالى :﴿۞وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ ٱلْفُرْقَانِ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ ۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٤١﴾﴾[٢٩]، والفيء والغنيمة متفقان في أن أصل المال مأخوذ من الكفار، ويصرفان بطريق الخمس، ويختلفان في أن الفيء مأخوذ بلا قتال ومال الغنيمة مأخوذ بالقتال[٣٠].

٦- الركاز :وهو ما وجد مدفونا من ثروة معدنية أو كنوز على اختلاف أنواعها، وفيه الخمس لعموم قوله تعالى :﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّآ أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ ۖ وَلَا تَيَمَّمُواْ ٱلْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ وَلَسْتُم بِـَٔاخِذِيهِ إِلَّآ أَن تُغْمِضُواْ فِيهِ ۚ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ حَمِيدٌ ﴿٢٦٧﴾﴾[٣١]، واستناداً إلى قول الرسول ﷺ: **(وفي الرِكاز الخمس)**[٣٢] .

وأما النفقات في النظام المالي الإسلامي:

فقد بين القرآن الكريم كيفية التصرف في حصيلة الزكاة وبقية الإيرادات الأخرى، مثل خمس الفيء والغنيمة .وكان الرسول ﷺ ينفق ما يرد من أموال في المصلحة العامة للمسلمين، وكان ﷺ يقسم المال ليومه فلا يبيت وعنده شيء من المال .وفي عهد الخلفاء الراشدين كثرت الإيرادات وتنوعت، فاجتهدوا في كيفية التصرف ببعضها مما لا يوجد فيه نص من كتاب الله ولا سنة رسوله ﷺ فأقر عمر بن الخطاب رضي الله عنه بعد استشارة الصحابة العطاء لكل مسلم، بل وفرض لكل طفلٍ يولد في الإسلام .وكان من اتساع أعمال الدولة الإسلامية وتشعبها زيادة النفقات اللازمة لتسيير أمور الدولة وإدارتها في كافة النواحي، ففرض رواتب للقضاة والجنود والولاة وغير ذلك مما يلزم لإدارة الدولة ونصرة الدين وإعلاء شأنه بالجهاد وتجهيز الجيوش .أما نفقات أموال الزكاة فهي محددة بالأصناف الثمانية حصراً في القرآن الكريم، وكذلك بالنسبة للفيء والغنيمة فأصنافها ونسبتها محددة في القرآن الكريم أيضاً.

(٢٧) د. توفيق اليوزبكي، دراسات في النظم العربية الإسلامية، ط٢، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٧٩، ص١٦٠

(٢٨) القرآن الكريم، سورة الحشر، الآية [٧]

(٢٩) القرآن الكريم، سورة الأنفال، الآية [٤١].

(٣٠) د. محمود المرسي لاشين، المصدر السابق، ص١٣٠.

(٣١) القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية [٢٦٧].

(٣٢) رواه البخاري، كتاب الزكاة، باب في الركاز الخمس، ١٤٠٣.

فيتضح من هذا أن النفقات في النظام المالي في الإسلام قسمان؛ قسمٌ محدد في القرآن الكريم والسنة النبوية كما في الزكاة وخمس الغنيمة والفيء والركاز، وقسم ثان ترك لاجتهاد الولاة والحكام ليواجهوا الظروف المتغيرة بما يكفل لرعايا الدولة الأمن والاستقرار ونشر دعوة الإسلام[٣٣] .فالسلطة المركزية المتمثلة بالخليفة مسؤولة تماماً عن تأمين نفقات المسلمين جميعاً، ومسؤولة كذلك عن الأمن العام للمجتمع الإسلامي ونشر الدعوة والدفاع عن الإسلام وتحقيق الرفاهية للمجتمع بأكبر قدر مستطاع بما لا يخالف قواعد الإسلام[٣٤].

وأما خصائص النظام المالي الإسلامي مقارنة بالنظام المالي الرأسمالي والنظام المالي الاشتراكي فقد تمثلت بما يأتي[٣٥]:

١- ينظر الإسلام إلى المال على أنه وسيلة لإشباع الحاجات، وليس غاية لذات المال، ولا للتفاخر به، ولا للسيطرة والتّجبر .وحث الأفراد على طلب الرزق الحلال والسعي لكسبه بالطرق المشروعة للكسب .وألزم الدولة بتوفير الحاجات للأمة وتوزيع الثروات بشكل عادل والقضاء على الفقر باعتبار أن على الدولة حق الرعاية.

٢- الإسلام حدد طرق اكتساب الملكية، وكيفية توزيعها لمنع تركيزها في جانب وحرمان جانب آخر منها .كما يؤكد على الملكية العامة لأنواع أساسية من الثروات الطبيعية، وللمرافق العامة والضروريات، ليتيحها للمسلمين كافة بدون استئثار أفراد بها .فهو لا يلغي الملكية الفردية لأن هذا يتعارض مع فطرة الإنسان كما في الاشتراكية، ولا يجعل كل الملكية بأيدي قلة من الأفراد يتحكمون بمصير المجتمع كما في الرأسمالية.

٣- ينظر الفكر الرأسمالي إلى الفرد بوصفه أساس المجتمع، وأنه حر في آرائه وفي تصرفاته، فهو يسعى لتحقيق أكبر إشباع ممكن بأقل قدر من طاقاته .وفي الاشتراكية ينظر إلى المجتمع أولاً ولا ينظر إلى الفرد إلا من خلال مصلحة المجتمع .أما المجتمع الإسلامي فحقوق الفرد فيه مكفولة باعتباره إنسانا ينشد إشباع الحاجات المعنوية فوق الحاجات المادية، وهو مكرم باعتباره إنسانا، وجميع الأفراد في المجتمع على السواء أصحاب حقوق وواجبات دون تمييز طبقي بينهم.

٤- الإسلام يحرِم الربا بكل أشكاله وصوره، كما يمنع الاكتناز والسرف .وألزم أصحاب رؤوس الأموال إنفاقها أو توظيفها وتنميتها بوسائل أجازها، ومنع استخدامها واستغلالها بوسائل حرمها كالربا والغش والاحتكار والعقود الفاسدة والاتجار بالمحظورات والممنوعات كالخمر وغيرها .بينما تكون الغاية في الرأسمالية هي الربح بغض النظر عن الوسيلة، فلا يوجد ما يمنع الفوائد الربوية مثلاً، بل أن التعامل بها

(٣٣) د. محمود المرسي لا شين، المصدر السابق، ص١٩٦.

(٣٤) د. عبد الجليل هويدي، المصدر السابق، ص١٤٣

(٣٥) د. إبراهيم محمد البرايري، المصدر السابق، ص١٢٥ ; د. محمود المرسي لاشين، المصدر السابق، ص١٩٨ ; د. محمد عبد المنعم عبد القادر عفر، المصدر السابق، ص٩٦

له أساس قانوني في الفكر الرأسمالي قائم على فكرة حرية التعاقد وحرية التصرف بالمال، بل ويرونها حاجة لنمو الاقتصاد.

٥- اعتمد النظام المالي في الإسلام على أدوات المالية العامة من إيرادات ونفقات، ولكن هذه الأدوات تختلف عن الأدوات في النظم المالية الأخرى من حيث أنواع الإيرادات ومن حيث فارضها وموجبها ومن حيث طرق توزيعها.

٦- يوجد في الإسلام بيت المال، وارداته تُحصّل بحسب الأحكام الشرعية المنصوص عليها، وتُصرف بحسب الأحكام الشرعية أيضاً، وهي كلها أحكام دائمة لا تتغير ولا تتبدل، مثل أحكام الزكاة، فأصنافها ونسبها محددة بشكل قطعي إلى ما شاء الله .وأما ما لا يوجد فيه نص شرعي فمتروك لاجتهاد الخليفة أو ولي الأمر المسلم، ولهذا نجد أن بعض التراتيب المالية تتغير بتغير الحكام، لأن كلا منهم يسعى إلى تحقيق سياساته حسب اجتهاده بما يراه مناسباً لرعاية شؤون الأمة ووفقاً للأحكام الشرعية.

يرى البعض[٣٦] أن تطبيق النظام الاقتصادي في الإسلام لا يعني يقتضي تطبيق سائر الأنظمة التي جاء بها الإسلام، بمعنى أنه يمكن تطبيق التنظيمات الاقتصادية في إطار ما نص عليه الإسلام في الجانب الاقتصادي من حياة المجتمع بصرف النظر عما جاء به في تنظيم الجوانب الأخرى في المجتمع، فإذا قبل المجتمع بتحريم الربا مثلاً فإنه سيُمنع دونما حاجة لتحريم الخمر!

وهذا الرأي مجانب للصواب وحيد عن الحق ولا يمكن الأخذ والقبول به، لأن الشريعة الإسلامية كلٌ متناسقٌ، يلزم العمل به جميعاً، فالشريعة الإسلامية منهاج شامل متكامل، يجب أن يؤخذ وينفذ كله، فلا يجوز الأخذ بالنظام المالي والاقتصادي الإسلامي وترك النظام السياسي والاجتماعي أو ترك الجانب الروحي والخلقي، ذلك لأن السلوك الاقتصادي لأي مجتمع يرتبط مع أشكال السلوك الإنساني الأخرى. كما أن النظام الاقتصادي كبقية النظم هو انعكاس لهوية الدولة، فلا يعقل أن تكون هوية الدولة رأسمالية ونظامها الاقتصادي إسلاميا، فعلى هذا لا يمكن تطبيق النظام المالي الإسلامي وترك باقي أنظمة الإسلام، فلا يعقل تحريم الربا في البورصات العالمية مثلاً وترك فرض الزكاة، ولهذا كان الرسول ﷺ يقول لأصحابه الذين كان يرسلهم إلى المدن والقبائل دعاةً:(فادعُهم إلى أن يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسولُ الله ... فإن هم أطاعوا لك بذلك فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم صدقة تُؤخذ من أغنيائهم فتُردُ على فقرائهم)[٣٧] فالإسلام يؤسس على العقيدة والنظرة إلى الكون والحياة الضوابط المنظمة للسلوك والعلاقات[٣٨]. ■

(٣٦) د. حسين عمر، المصدر السابق، ص٥٩٢

(٣٧) رواه البخاري، كتاب الزكاة، باب أخذ الصدقة من الأغنياء وترد في الفقراء حيث كانوا، ١٤٠١

(٣٨) د. مصطفى الخِن، علي الشربجي، د. مصطفى البغا، الفقه المنهجي للعبادات وملحقاتها، ج٢، ط٢. دار العلوم الإنسانية، دمشق ١٩٨٥، ص٩

بسم الله الرحمن الرحيم

الدَّين الخارجي المصري إلى ٢٠٠ مليار دولار... إفلاس سياسي

محمود الليثي - عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في مصر

لم يكن إعلان صندوق النقد الدولي توقعَه بلوغَ الدين الخارجي لمصر ٢٠٢ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠، بعد أن كان ١٦٢ مليار دولار في ٢٠٢٤، مجرد خبر اقتصادي عابر، بل هو مؤشر خطير على انهيار الدولة، وافتضاح فشل النظام الحاكم الذي يركب موجة الاستدانة حلا وحيدا لما خلقه من أزمات. فالاقتراض صار نهجًا متعمدًا وممنهجًا، لا لإقامة نهضة حقيقية ولا لتحقيق اكتفاء اقتصادي، بل لتغطية فشل مستمر وتبعية سياسية مذلة، ما يجعل من الأزمة الاقتصادية في مصر اليوم أزمة كاشفة لأزمة أكبر: أزمة نظام، وليست مجرد أزمة إدارة.

الحقائق الاقتصادية كما يقرّ بها صندوق النقد الدولي

في تقريره الأخير توقع صندوق النقد أن تقفز ديون مصر الخارجية إلى ٢٠٢ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠، مقارنة بـ١٦٢.٧ مليار دولار في العام المالي ٢٠٢٤/ ٢٠٢٥. ورأى الصندوق أن هذا التصاعد يعكس مخاطر عالية على «الاستقرار السيادي». ولم يكتفِ الصندوق بهذه الأرقام، بل ربط تقديم القروض القادمة بضرورة تنفيذ «إصلاحات هيكلية» تشمل: توسيع القاعدة الضريبية، وتقليص الدعم «غير الموجه»، وتقليص سيطرة الدولة (خاصة الكيانات العسكرية) على الاقتصاد، وتعزيز الشفافية والحوكمة، والإسراع في «خصخصة» الشركات العامة.

هذا الكلام، وإن بدا من باب النصيحة الاقتصادية، فإنه قرارات واجبة التنفيذ وتعبر عن الوجه الاستعماري لصندوق النقد، الذي لا يرى في الدول المستدينة سوى سوقًا لفرض شروطه، وإخضاعًا سياسيًا واقتصاديًا طويل المدى. وهذا ما يكشفه الاقتصاديون الغربيون أنفسهم، وخاصة جون بيركنز (John Perkins) في كتابه الشهير «الاغتيال الاقتصادي للأمم» (Confessions of an Economic Hitman)، حيث يعترف بأنه كان ضمن شبكة خبراء اقتصاديين يُرسَلون إلى دول العالم الثالث - ومنهم مصر- تحت غطاء «المساعدة الفنية والاستشارية»، بينما الهدف الحقيقي كان: الهيمنة على اقتصاد هذه الدول وتكبيل هذه الشعوب.

جون بيركنز، الذي عمل مستشارا اقتصاديا لدى شركات أميركية عملاقة تعمل مع البنك الدولي وصندوق النقد، اعترف صراحة في كتابه بأن هناك «نظامًا عالميًا للاستغلال»، قوامه إغراق الدول بالديون، وربطها بمشاريع ضخمة لا حاجة لها، ثم استعبادها سياسيًا واقتصاديًا. يقول بيركنز: «لقد كنا نُقنع الدول النامية باقتراض أموال هائلة لمشاريع ضخمة

تعود فوائدها علينا نحن لا عليهم، ثم نجد أنفسنا نملك رقبتهم... فإذا خرج رئيس دولة عن الخط المرسوم له، يُستبدل أو يُقتل».

إن هذه الشهادة -وهي شهادة لم يُدلِ بها مفكر مسلم وإنما اقتصادي أمريكي عمل في قلب المنظومة الغربية- تُبرز أن المسألة ليست اقتصادية تقنية بحتة، بل هي أداة استعمار وسيطرة، وأن القروض ليست إلا سلاحًا خفيًا لا يقل فتكًا عن المدافع.

وفي حالة مصر، فإن الزيادة المتوقعة في الدين الخارجي إلى أكثر من ٢٠٠ مليار دولار بحلول ٢٠٣٠، بحسب توقعات صندوق النقد نفسه، ليست إلا فصلًا جديدًا في هذا المسلسل الخطير. والكارثة أن هذه الزيادة لا تقابلها زيادة في الإنتاج الحقيقي، ولا بنية تحتية صناعية مستقلة، بل تصبّ في مشروعات تخدم طبقة محدودة وتُدار وفق منطق رأسمالي غربي.

كيف يحصل التغوّل الغربي على الشعوب؟

يعدد بيركنز في كتابه المذكور الأساليب بما يلي:

١: توريط الدول في ديون ضخمة لا يمكن سدادها:

«كنا نضع خططًا اقتصادية خيالية للدول النامية تبهر الحكومات، ونجعلها تعتمد على قروض ضخمة من البنك الدولي وصندوق النقد لتمويلها. لم يكن الهدف تطوير هذه الدول، بل جعلها غير قادرة على سداد القروض، ومن ثم إخضاعها». وهو تمامًا ما حدث في مصر، حيث قُدّمت مشروعات ضخمة (العاصمة الإدارية - القطار الكهربائي - محطات طاقة)، وكلها بقروض ضخمة تفوق قدرة الدولة على سدادها، مما يُرغمها على الرضوخ الكامل لشروط الغرب.

٢: فرض الخصخصة وسلب الملكية العامة:

«حين تعجز الدول عن سداد ديونها، نطالبها ببيع قطاعاتها الحيوية، منها الماء والكهرباء والبنوك، لصالح شركات أمريكية متعددة الجنسيات، بزعم الخصخصة والإصلاح». وقد بيعت بالفعل عشرات الشركات المصرية العامة في موجات الخصخصة، وطرحت أصول جديدة للبيع مؤخرًا تحت برنامج «الطروحات»، استجابة لشروط صندوق النقد.

٣- تحطيم السيادة الاقتصادية والسياسية للدول:

«نجعل الحاكم حليفًا دائمًا لنا، لأنه يشعر بأن بقاءه مرهون برضانا، ويظن أنه يحقق نهضة اقتصادية، بينما هو ينفذ مخططًا لخدمة مصالحنا.» وهذا بالضبط ما يفسّر رهان نظام السيسي على رضا صندوق النقد، رغم علمه بكلفة ذلك على الشعب، من زيادة ضرائب، وإلغاء دعم، وتجميد الأجور، ورفع أسعار الخدمات الأساسية.

إن ما يُسمّى بالإصلاح الهيكلي لا يهدف إلى تطوير الدول، بل إلى تفكيكها اقتصاديًا وإعادة تشكيلها وفق نموذج رأسمالي استهلاكي تابع:

توسيع القاعدة الضريبية = تحميل الفقراء كلفة الأزمة.

إلغاء الدعم عن السلع دون تعويض الفقراء بدعم مباشر = تجويع الناس لترضى بأي فتات.

الخصخصة = سرقة المال العام والملكية العامة وتمكين الغرب وشركاته من البلاد وثرواتها ومواردها بالقانون.

تحرير السوق = ترك الثري يفترس الفقير، ونهب ما تبقى له من جهد ومدخرات من طريق التضخم المستمر.

شفافية الحوكمة = تعني عندهم كشف كل أوراق الدولة أمام الشركات الأجنبية.

وهذا يعيدنا إلى خلاصة بيركنز حين قال: «لقد أنشأنا إمبراطورية لا تحتاج إلى جيوش، بل إلى ديون مستحقة.»

الديون الخارجية التي تفرضها المؤسسات الدولية ليست مجرد أدوات تمويل، بل هي سلاسل حديثة لاستعباد الشعوب، وصندوق النقد ليس «مُعينًا على التنمية»، بل هو الوجه المالي للاستعمار الأمريكي.

وما يقدّمه من «نصائح اقتصادية» ليس سوى حزمة شروط استعمارية تجعل من مصر (وغيرها) سوقًا مفتوحًا، وعاملًا رخيصًا، وخزانًا للمواد الخام، ومصرفًا مفتوحًا للأرباح الأجنبية. يقول جون بيركنز: «الهدف ليس مساعدة الدول على النهوض، بل السيطرة عليها باسم الاقتصاد.»

يمكن قراءة هذه الزيادة المخيفة في الدين من الزوايا التالية:

نظام الحكم التابع لا يمتلك مشروعًا اقتصاديًا ذاتيًا. فالسيسي ونظامه لا يديرون دولة ذات سيادة، بل يديرون ملفًا وظيفيًا في خدمة أمريكا والدوائر الرأسمالية العالمية، ومشاريعهم لا تعود على الأمة بأي منفعة، بل تُثقل كاهلها بالضرائب والاستدانة والقهر، ومزيد من التبعية والارتهان.

المشاريع التي تموَّل بالقروض لا طائل منها ولا نفعل لها، بل هي غالبًا مشاريع استعراضية (عاصمة إدارية – قطارات سريعة – جسر الملك سلمان – أبراج الساحل)، تعود بالنفع على فئة محدودة من رجال الأعمال والجيش، بينما يُطلب من عامة الناس التقشف وشدّ الحزام.

غياب الرقابة والمحاسبة من الأمة، بسبب تغييب الإسلام عن الحكم، وانعدام المحاسبة الحقيقية التي توقف هذا الانهيار، وهو ما يسمح للسلطة بالمضي في هذه الكارثة دون حسيب أو رقيب.

تبعية النظام للمؤسسات الدولية، وخصوصًا لصندوق النقد والبنك الدولي، هي ركيزة أساسية في هذه الأزمة. فكل قرض يُمنح، هو في حقيقته حلقة من حلقات الاستعمار الناعم، وأداة لفرض التبعية وإحكام السيطرة.

وصندوق النقد ليس مؤسسة بريئة، بل ذراع سياسية بامتياز، فهو يفرض قوانين و»إصلاحات» تُملي الخصخصة، ورفع الدعم،

وفرض الضرائب، والاعتماد على السوق الحر، وهي أمور مخالفة تمامًا لنظام الإسلام الاقتصادي الذي يرفض الضرائب الجائرة، ويمنع تمليك الثروات العامة للأفراد، ويحرّم خصخصة الملكية العامة. والقبول بشروط صندوق النقد الدولي يُخرج الدولة من دائرة السيادة إلى التبعية، ويجعلها خاضعة لقرارات ومصالح الغرب».

إنّ الحكم الشرعي في هذا الباب واضح من حيث الأصل:

الاقتراض الخارجي من الدول الكافرة أو من المؤسسات الدولية المرتبطة بها محرم شرعًا، لأنه يورّث التبعية السياسية، ويجعل للدائن سلطانًا على المدين، ﴿وَلَن يَجۡعَلَ ٱللَّهُ لِلۡكَٰفِرِينَ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ سَبِيلًا﴾.

الربا الذي يصاحب هذه القروض محرّم لذاته، والنظام المصري يقترض بفوائد مركبة، وهو ما يدخل في دائرة الربا الصريح الذي قال الله فيه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ٢٧٨﴾.

إن الخروج من هذه الأزمة ليس في إعادة جدولة الديون، ولا في بيع أصول الدولة، ولا في المزيد من التقشف وسحق الفقراء. بل الحل في مشروع حضاري وتغيير جذري حقيقي، يقوم على الأسس التالية:

أولا: يجب إنهاء التبعية للغرب ومؤسساته المالية، فيجب وقف التعامل مع صندوق النقد الدولي، ورفض كل إملاءاته، وإلغاء كل القروض الربوية، واعتبارها ديونًا سياسية باطلة لا يجب سدادها شرعًا، وعدم الاعتراف بأي التزامات مالية نشأت من عقود باطلة أو مخالفة للشرع. فالأمة الإسلامية لا تستمد سياساتها من أعدائها.

ثانيا: بناء الاقتصاد على أساس الإسلام، واعتماد تصنيع ثقيل ونقد ذهبي واقتصاد منتج لا استهلاكي، في نظام يعدّ الثروات الطبيعية كالنفط والغاز والمعادن ومرافق الدولة الأساسية (الكهرباء، المياه، النقل العام) ملكية عامة لا تجوز خصخصتها، بل توزع عائداتها على الأمة. ويحرّم الربا والاحتكار، ويمنع تركيز المال في يد فئة قليلة. ولا يسمح بتوجيه ثروات الأمة لخدمة أغنياء العالم، بل توظَّف لكفاية المسلمين وعزة الإسلام.

فهو نظام يحصّل الزكاة من الأغنياء ويضعها في مصارفها الشرعية، وهذا وحده يسد الحاجات الأساسية دون ديون.

ونظام يعيد قاعدة الذهب والفضة نقدين بذاتهما أو بأوراق نائبة عنهما، وهذه القاعدة قوة لنقود الدولة في ذاتها وحماية للأمة من التضخم، ما يجعلها لا تتأثر بالكوارث والنكبات. ويمنع التبعية للأسواق العالمية التي تفرض شروطها.

ونظام يوجب على الدولة أن تنشئ الصناعات الثقيلة والمعدنية والتي تقوم على أساس حربي، ويكون هذا هو أساس التصنيع والصناعات. فالأمة لا يمكن أن تنهض ما لم تبنِ قاعدة صناعية مستقلة، تبدأ من الصناعات

الخفيفة حتى تصل إلى الصناعات النووية، وهي مهمة شرعية على الدولة القيام بها.

ونظام يوجب أن تزرع الدولة محاصيلها الإستراتيجية وتصنع هي بنفسها دواءها وسلاحها ولا تشتريه من عدوها كما هو حاصل الآن. ويوجب تمكين الناس من الانتفاع بالأرض وتملكها بالإحياء من طريق الزراعة، وللإعمار دون أي أعباء أو ضرائب، وضمان حرية الإنتاج دون تدخل الدولة في السوق بطريقة مفسدة.

استعادة الثروات المنهوبة: مثل قناة السويس ومناجم الذهب وشركات البترول والغاز، التي يجب أن تُعاد لملكية الأمة من حيث هي ملكية عامة.

إن النظام الاقتصادي الإسلامي لا يعرف الاستدانة من الغرب ولا المؤسسات الربوية الاستعمارية، بل يعتمد الاكتفاء الذاتي الكامل في تمويل المشاريع، وخاصة الصناعات الثقيلة التي تُعدّ العمود الفقري لنهضة الأمة وتمكينها من الاستقلال الاقتصادي والسياسي.

والصناعات الثقيلة - ومنها صناعة الطائرات، والسفن، والدبابات، والمفاعلات، والأجهزة الدقيقة، ومعدات الاستخراج وتشكيل المعادن- لا بد أن تكون أولوية للدولة الإسلامية، وهي من الضروريات وليست من الكماليات، لأن الدولة الإسلامية يجب أن تمتلك القدرة على الدفاع والهجوم، وهذا لا يكون إلا عبر التصنيع العسكري والتقني المتقدم، لا باستيراد سلاح مشروط من الغرب.

أما الزراعة والتجارة فلا تكفيان لإقامة كيان مهيمن، بل لا بد من الصناعة، خصوصًا الثقيلة، التي تؤمن للأمة الاكتفاء، وتحفظ سيادتها، وتمنع وقوعها تحت الابتزاز الاقتصادي الدولي. لذا فدولة الخلافة لا تكتفي بتشجيع الورش الحرفية، بل تضع خططًا مركزية واضحة لبناء قاعدة صناعية ثقيلة. والدولة تملك أدوات تمويل ذاتية لتأسيس هذه الصناعات ودعمها، منها:

إيرادات الفيء والأنفال والغنائم.

وعوائد الملكيات العامة (كالنفط والغاز والمعادن والمياه).

وأموال الزكاة (في مواضعها).

والضرائب المؤقتة التي تفرض عند الحاجة الحقيقية، على الأغنياء فقط.

أما عن السياسة النقدية، فإن الإسلام لا يجيز اتخاذ عملات ورقية غير نائبة عن الذهب أو الفضة، بل يجب أن تكون النقود من الذهب والفضة أو الأوراق النائبة عنها المعادلة لقيمة الموجود منها. فالرسول ﷺ لم يربط الدينار والدرهم إلا بالوزن، لا بالاصطلاح أو القوة القانونية. وهذا يجعل العملة الإسلامية مستقرة وغير خاضعة للتضخم أو سيطرة الأسواق العالمية كما يحصل اليوم بالجنيه المصري المرتبط فعليًا بالدولار. فلا يجوز أن تُربط العملة بالدولار، ولا أن تكون العملة ورقية غير نائبة عن الذهب أو الفضة، لأن ذلك مخالف للأحكام الشرعية المتعلقة بالنقد، ويؤدي إلى

تآكل أموال الناس وتسلط الدول الكبرى على اقتصاد الدولة الإسلامية.

وبهذا النظام، لا تحتاج دولة الإسلام إلى صندوق النقد الدولي، ولا إلى الاقتراض الخارجي، بل تبني اقتصادًا إنتاجيًا لا استهلاكيًا، قائمًا على الزراعة والصناعة الثقيلة والتجارة المحكومة بالشرع، وتوظف ثروات الأمة المنهوبة اليوم لصالح المسلمين، لا لإرضاء الدائنين أو الصناديق الأجنبية.

ثالثا: نظام حكم يحاسب ويمنع الفساد: ففي ظل الإسلام وحكمه وفي ظل دولته الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، تُربط كل سياسة بالحكم الشرعي. ويكون على الأمة واجب محاسبة الحكام، عبر ما أقره الشرع من كيفيات. ويُعزل كل من يثبت فساده أو خيانته، ويُحاكم أمام القضاء.

ما يحدث اليوم هو نتيجة طبيعية لسكوت العلماء، وتخدير الشعوب، وتسويق الأوهام. إن الواجب الشرعي يفرض على كل مسلم غيور أن يكشف حقيقة النظام القائم وعمالته للغرب وخيانته للأمة، وأن يبين أن الاستدانة المستمرة هي عمل غير مشروع، وأن يدعو إلى مشروع الإسلام الكامل، نظامًا واقتصادًا وحكمًا، وأن يعمل مع العاملين لإقامة دولة الخلافة الراشدة التي تطبق الإسلام وتحفظ ثروات الأمة وتحميها من هيمنة الغرب وتبعيته بكل أشكالها وصورها.

ولا يمكن تنفيذ هذا المشروع إلا بدولة مبدئية، ترفض التبعية، وتحمل الإسلام عقيدةً ونظامًا. ولذلك فإن إقامة الخلافة هي شرط ضروري لتحرير القرار الاقتصادي والسياسي من هيمنة الغرب.

إن أزمة الديون في مصر ليست مجرد خلل في الإدارة، ولا مشكلة في «سوء التوزيع»، بل هي نتيجة طبيعية لسياسات رأسمالية تابعة فُرضت على الأمة منذ سقوط الخلافة، ورُبطت فيها البلاد بشبكة دولية من القروض والربا، أدارها الغرب عبر أدواته كمثل صندوق النقد والبنك الدولي.

ولا حل حقيقيا يحرر الأمة ويضمن كرامتها ونهضتها إلا العودة إلى الإسلام نظامًا عمليًا تطبقه دولة الخلافة الراشدة، فتقطع يد المستعمر، وتبني الاقتصاد على أساس العقيدة، وتعيد للأمة سلطانها ونفوذها.

أيها المخلصون في جيش الكنانة: يا أهل القوة والمنعة في أرض الكنانة، إن بلادكم تُغرق في الديون، وتُباع ثرواتها قطعة قطعة، باسم «الإصلاح الاقتصادي»، وهو في الحقيقة خراب ممنهج.

وإنكم أنتم الأقدر على إنهاء هذه المأساة، لا بإعادة تدوير النظام الفاسد، بل بخلع هذه الطغمة العميلة، ونصرة مشروع الخلافة الراشدة الذي يحرر البلاد والعباد من الاستعباد الاقتصادي والسياسي.

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ٢٧٨﴾.■

بسم الله الرحمن الرحيم

الذكاء الاصطناعي.. والمعادن النادرة في حلبة الصراع الدولي

إبراهيم مشرف - عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية السودان.

منذ فجر التاريخ وحتى يرث الله الأرض ومن عليها، والصراع الدولي لا يخرج عن أحد دافعين:

الأول: حب السيادة والفخر، كحب سيادة المبدأ عند المسلمين ونشره كما كان الحال مع الدولة الإسلامية طوال ما يقارب ١٣٠٠ سنة. أو حب سيادة الأمة والشعب كما هو الحال مع إيطاليا الفاشية أو ألمانيا النازية.

الثاني: الركض وراء المنافع المادية.

وبزوال الدولة الإسلامية والاتحاد السوفيتي انحصر الدافع الذي يسيطر على العالم، في الركض وراء المنافع المادية، وسيظل كذلك حتى تقوم الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة، فتؤثر في الصراع الدولي، فيعود معها دافع حب سيادة المبدأ ونشره، كما ستنتزع زمام المبادرة من الدول العظمى، ومن الدولة الأولى في العالم؛ أمريكا لسوء إدارتها للعالم.

وأخطر دوافع الصراع بين الدول، هو دافع الاستعمار بجميع أشكاله وصوره. فهو الذي يسبب الحروب الصغيرة والكبيرة والحربين العالميتين وحروب الخليج وأفريقيا وأفغانستان والعراق وغيرها، وهو الذي ما زال يسبب المشاكل والأزمات والحروب في العالم كله. والتنافس والتشاحن

يشهد العالم سباقًا محمومًا بين القوى الكبرى للسيطرة على المعادن النادرة، لما تمثله من أهمية مركزية في الصناعات التكنولوجية الحديثة، خاصة الذكاء الصناعي، والطاقة المتجددة، وصناعة الرقائق الدقيقة (الشرائح الإلكترونية). وقد باتت هذه الموارد تشكل حجر الأساس في التحول الرقمي والعسكري، مما حولها إلى عنصر حاسم في ميزان القوى الجيوسياسي.

لذلك كان لا بد من الوقوف على ماهية الروبوت، وواقع المعادن النادرة، وأثرها في حلبة الصراع الدولي.

الروبوت هو تطبيق برمجي يؤدي مهام متكررة على الشبكة، يتبع الروبوت تعليمات محددة ليحاكي السلوك البشري ولكنه يكون أسرع وأكثر دقة. يمكن أن يعمل الروبوت أيضًا بشكل مستقل بدون تدخل بشري، فعلى سبيل المثال، يمكن أن تتفاعل الروبوتات مع المواقع الإلكترونية، أو تجري دردشة مع زوار الموقع، أو تفحص المحتوى. في حين أن معظم الروبوتات مفيدة، إلا أن الأطراف الخارجية تصمم بعض الروبوتات التي لها غرض خبيث. ولذلك تؤمِّن المؤسسات أنظمتها من

الروبوتات الضارة، وتستخدم روبوتات مفيدة بهدف زيادة الكفاءة التشغيلية.

فالربوتات انواع منها الضار والخبيث ومنها النافع.

تمثّل الروبوتات اليوم أحد أعمدة الثورة التكنولوجية العالمية، حيث تشهد تطورًا متسارعًا وتحولًا من أدوات صناعية بسيطة إلى أنظمة ذكية تُستخدم في مختلف المجالات: من التصنيع والرعاية الصحية إلى الأمن والدفاع.

في عالم يتسارع فيه التطور التكنولوجي، تُعتبر المعادن النادرة بمثابة الوقود الذي يدفع عجلة الاقتصاد الرقمي والتكنولوجي. هذه المعادن التي تضم عناصر مثل النيوديميوم، اللانثانوم، والديسبروسيوم، أصبحت حجر الزاوية في صناعات لا غنى عنها في عصر الذكاء الصناعي والطاقة المتجددة. وفي ظل الطلب المتزايد عليها، نشب صراع دولي بين القوى الكبرى للهيمنة على هذه الموارد الاستراتيجية. وفي مقدمة هذا الصراع تبرز الولايات المتحدة و الصين كأبرز اللاعبين في مسعى كل منهما لتأمين هذه المعادن النادرة التي تعد بمثابة مفاتيح المستقبل التكنولوجي.

لذلك فإن المعادن النادرة تلعب دوراً أساساً في الذكاء الاصطناعي فهو من أوجه التكنولوجيا التي تعتمد بشكل أساسي على المعالجات الدقيقة التي تُصنع باستخدام معادن نادرة. فكل من:

الشرائح الإلكترونية (مثل الرقائق والمعالجات) تعتمد على المعادن النادرة. والبطاريات المتقدمة التي تُستخدم لتشغيل الأجهزة الذكية تتطلب هذه المعادن. فكلما ازداد تطور الذكاء الاصطناعي، ازداد الطلب على المعادن النادرة. وهنا تكمن أهمية هذه المعادن النادرة في المستقبل التكنولوجي والاقتصادي للعالم بل لها

الدور الاستراتيجي بالنسبة للدول الكبرى:

فقد أصبحت المواد النادرة سلاح تتسابق الدول الكبرى للسيطرة عليها نظرًا لأهميتها في تأمين مكانتها الاقتصادية والسياسية. فالمعادن النادرة ليست مجرد مواد خام، بل هي أدوات قوة تعزز النفوذ في السوق التكنولوجي و الاقتصاد العسكري.

تسعى واشنطن إلى تقليل اعتمادها على الصين في هذا المجال. ورغم محاولات تنمية التنقيب المحلي، إلا أن الولايات المتحدة لا تزال تعتمد على واردات هذه المعادن من الخارج، مما يعرضها لمخاطر جيوسياسية.

الصين: تسيطر على نحو ٧٠٪ من الإنتاج العالمي للمعادن النادرة. وتمتلك أكبر احتياطي من هذه الموارد، ما يجعلها في وضع قوة هائلة على الساحة الدولية. الصين تستخدم هذا التفوق الاستراتيجي كورقة ضغط في نزاعاتها التجارية والدبلوماسية.

ومن هنا يبرز الصراع الحميم بين أمريكا والصين على المعادن النادرة، أحد أبرز سمات الصراع الجيوسياسي في العصر الحديث. أصبحت تستخدم هذه المعادن ليس فقط كمورد اقتصادي بل كأداة للضغط السياسي.

بداية تسعينيات القرن الـ٢٠، استشعرت

الصين أهمية المعادن النادرة في الصناعات الحديثة والذكية، فاستثمرت في تطوير تكنولوجيا استخراجها، وفصلها عن بقية المعادن وتكريرها، حتى هيمنت بنسبة ٩٠٪ على الإنتاج العالمي مع مطلع القرن الـ٢١، مستفيدة من انخفاض أجور اليد العاملة، وعدم تشدد البلاد في شروط الحفاظ على البيئة، مما أتاح تصدير الفائض من إنتاجها بأسعار تنافسية.

تمتلك الصين أكبر مصانع معالجة المعادن الأرضية النادرة في العالم، وتأتي في مقدمة الدول القليلة المنتجة لهذا النوع من المعادن، وتحتكر قرابة نصف الاحتياطي العالمي للمعادن الأرضية النادرة، تليها البرازيل ثم فيتنام وروسيا، مقابل ١٢٪ فقط في الولايات المتحدة. ولا تملك أميركا سوى منجم واحد في كاليفورنيا، يصدر مستخلصات المعادن النادرة إلى الصين لتتم معالجتها هناك، ويعود ذلك للأضرار البيئية الناجمة عن عملية المعالجة، التي تحاول الولايات المتحدة تجنبها.

أما في أوكرانيا، فقد أكدت الوكالة الجيولوجية الوطنية وجود معادن نادرة منتشرة في مناطق عدة، لا سيما شرق البلاد الخاضع جزئيا للسيطرة الروسية. في الرابع من فبراير/ شباط ٢٠٢٥، أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب عن رغبته في أن تزود أوكرانيا الولايات المتحدة بالمعادن الأرضية النادرة مقابل الدعم المالي لجهودها الحربية، في محاولة لتعزيز العلاقة الإستراتيجية عبر الاستفادة من موارد أوكرانيا الطبيعية. وفي ١٢ فبراير/شباط من العام نفسه، قدم وزير الخزانة الأميركي سكوت بيسنت عرضا أثناء اجتماعه مع الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي في كييف.

تضمن العرض منح الولايات المتحدة حقوق امتلاك ٥٠٪ من المعادن النادرة في أوكرانيا مقابل المساعدات العسكرية السابقة التي قدمتها واشنطن، والتي قدرت بنحو نصف تريليون دولار، وتشمل الليثيوم، والتيتانيوم، والغرافيت، وهي معادن حيوية للصناعات التقنية المتقدمة، وتقع أغلبها في مناطق النزاع شرق أوكرانيا. من جهته رفض زيلينسكي هذا العرض، في وقت تمر فيه أوكرانيا بحرب مع روسيا منذ عام ٢٠٢٢، وتعتمد بشكل كبير على الدعم العسكري والاقتصادي الغربي.

لوحت الصين في أكثر من مرة بتقليص صادراتها من المعادن النادرة، مما يُشكل تهديدًا للأمن القومي الأمريكي الذي يعتمد على هذه المواد في تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي والأنظمة العسكرية المتطورة. من جهة أخرى، تسعى الولايات المتحدة إلى تقليص اعتمادها على الصين في هذا المجال، عبر تحفيز التنقيب المحلي، ودعم مشاريع في دول أخرى مثل أستراليا وكندا. ولكن التحدي يبقى في أن الصين تتفوق على الولايات المتحدة ليس فقط في الإنتاج ولكن أيضًا في التقنيات المتعلقة بالاستخراج والتكرير.

في ٤ أبريل٢٠٢٥م أعلنت وزارة التجارة الصينية، أنها ستبدأ بفرض نظام تراخيص لتصدير ٧ أنواع من المعادن النادرة: السماريوم، والجادولينيوم، والتيربيوم، والديسبروسيوم،

واللوتيتيوم، والسكانديوم، والإتريوم. وشمل القرار أيضاً المنتجات التي تحتوي على هذه العناصر، من بينها المغناطيسات الدائمة التي تصنعها «إن دي إف إي بي»، والتي تُستخدم على نطاق واسع في المحركات الكهربائية وأقراص التخزين الصلبة. وفي المقابل، لجأ ترمب إلى وسائل التواصل الاجتماعي لمهاجمة الصين، من دون أن يذكر المعادن الأرضية النادرة على وجه التحديد، وقال في منشور عبر مواقع التواصل يوم ٣٠ مايو: «الأخبار السيئة هي أن الصين، وربما ليس من المستغرب للبعض، انتهكت اتفاقها معنا بالكامل".

ولكبح جماح تقدم الصين، فرضت الولايات المتحدة عقوبات عديدة على صناعتي تكنولوجيا المعلومات وأشباه الموصلات. ففي ولاية دونالد ترامب الأولى، أدرجت شركات صينية رئيسية على القائمة السوداء، وتم تشديد القيود بشكل أكبر في عهد جو بايدن. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢، حظر بايدن على مصنعي الرقائق النانوية العالميين بيع التقنيات المتقدمة للصين، ما أدى إلى تصعيد التوترات. وفرضت إدارته في وقت لاحق عقوبات أكثر صرامة. وبغض النظر عما إذا كان بايدن أو ترامب في السلطة، فإن سياسة كبح جماح الصين واحتوائها ظلت ثابتة ولم تتغير.

وعلى الرغم من هذه القيود المستمرة، حققت الصين مؤخراً تقدماً كبيراً باستخدام نموذج الذكاء الاصطناعي "DeepSeek R-١" والذي تكلف إنجازه ٦ ملايين دولار فقط، وهو ما فشلت شركات التكنولوجيا الأمريكية العملاقة في تحقيقه بمليارات الدولارات. كما نجحت الصين في تطوير شريحة ٣ نانوميتر، وهو إنجاز كانت تهيمن عليه سابقاً شركة TSMC التايوانية. وبينما تعتمد الشركات الأمريكية على أجهزة كمبيوتر عملاقة ضخمة تحتوي على ١٦٠٠٠ شريحة متقدمة، حققت DeepSeek نتائج مماثلة باستخدام ٢٠٠٠ شريحة Nvidia قديمة فقط، ما يدل على الكفاية على قوة الأجهزة الهائلة.

وأدى هذا التحول التكنولوجي إلى خسارة مالية ضخمة للشركات الأمريكية، بما فيها شركة Nvidia الرائدة في تصنيع الرقائق النانوية. وقد أدى ذلك إلى تدخل واضح من الدولة، ففي ٣١ كانون الثاني/يناير، التقى ترامب بالرئيس التنفيذي لشركة Nvidia وناقشا مشروع DeepSeek.

ولكن استراتيجية الصين لا تمتد إلى ما هو أبعد من المنافسة الاقتصادية. فبينما تشارك بنشاط في الساحة الاقتصادية العالمية، فإن نهجها يظل دفاعياً إلى حد كبير داخل منطقتها، حيث تعطي الأولوية للاستقرار والتوسع الاقتصادي الاستراتيجي على حساب الهيمنة المواجهة.

وعلى الرغم من محاولات الغرب تقليل اعتمادهم على الصين، فإن الوضع الحالي يظهر أن الصراع حول المعادن النادرة سيظل محتدمًا في المستقبل. سيكون مستقبل الذكاء الصناعي مرهونًا بقدرة الدول على تأمين هذه الموارد الاستراتيجية. ومع تصاعد التنافس بين الولايات المتحدة والصين، يصبح الأمن

التكنولوجي و الاستقلال الاقتصادي مرتبطين ارتباطًا وثيقًا بالقدرة على الوصول إلى هذه المعادن.لذلك نجد أمريكا تفرض منظومتها العالمية من عولمة وخصخصة وغرصنة صندوق النقد الدولي وما يسمى بالاستثمار وغيرها من الادوات الاستعمارية لتدخل عن طريقها في البلدان لنهب ثرواتنا. ذكرت الشرق الأوسط في يونيو٢٠١٧: طرحت وزارة المعادن السودانية حقولا تعج بالمعادن النادرة التي تستخدم في الصناعات الاستراتيجية، للاستثمار للشركات المحلية العاملة في البلاد، التي تتجاوز ٤٠٠ شركة، وكذلك أمام الشركات العالمية المتخصصة في هذا المجال.

وأوضح المهندس النور كوكو مدير هيئة الأبحاث الجيولوجية بالإنابة بوزارة المعادن السودانية، لـ«الشرق الأوسط» أمس، أن هناك شواهد واكتشافات في البحر الأحمر وغيره تؤكد وجود معادن نادرة في عدد من الحقول في مختلف أنحاء البلاد. وأشار إلى أن المعادن النادرة التي تم اكتشافها نوعان، فيزيائية وتستخدم لأغراض علمية، وأخرى تستخدم في الصناعات الاستراتيجية الكبرى في البلاد، والتي دخل فيها السودان من أوسع الأبواب خلال الخمس سنوات الماضية.

وأجاز البرلمان السوداني قبيل عطلة عيد الفطر خطة وبيان وزارة المعادن السودانية وأداء الربع الأخير لعام ٢٠١٦ والربع الأول من عام ٢٠١٧، وملامح متبقي خطة عام ٢٠١٧، والذي قدمته لجنة الطاقة والتعدين بالمجلس. وتناول التقرير برنامج الوزارة للاستثمار في المعادن النادرة، حيث قال وزير المعادن البروفسور هاشم علي سالم إن وزارته تهدف خلال العام الحالي إلى تنويع الاستثمار في كل المعادن، مع فتح التقديم للاستثمار في المعادن النادرة.

كما أن الدول ذات الاحتياطات الكبيرة لهذه المعادن، مثل أستراليا وروسيا وكندا، أصبحت تتمتع بمزايا استراتيجية لا يُستهان بها. ان النظام الرأسمالي متمثلا بطبيعته المادية الأنانية، وآلياته الخادمة لنهب الثروات لصالح الأثرياء في الدول الرأسمالية هو المسبّب الرئيسي لكل المشاكل الاقتصادية والمالية التي تشهدها الدول بشكل دوري ومتكرر.

في تقرير BBC عربي أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٤ لمنظمة كريديت سويس أن ١٪ من سكان العالم يملك ما يقرب من نصف ثروته، بينما يحوز ٥٠٪ من سكان العالم على ١٪ فقط من الثروات.

هذا التقرير يكشف عوار المبدأ الرأسمالي الذي حول حياة مئات الملايين من البشر إلى جحيم لا يُطاق من أجل حفنة من المتنفذين والأغنياء في العالم، وهو يكشف عن فساد المبدأ الرأسمالي وعدم صلاحيته للإنسان، إذ المفترض في المبادئ أن تكون راعية لشؤون الناس وأن تخرجهم من الظلمات إلى النور ، لا أن تكون تشريعاً للظلم وتقنينا للجشع والأنانية والفردية.

هذا واحد من مئات التقارير التي تؤكد مدى حاجة البشرية الماسة لنظام يحقق العدل والطمأنينة والرحمة، وهو ما لا يوجد إلا

في مبدأ الإسلام العظيم الذي يتأهب ليستعيد موقعه الريادي في العالم بقيام الخلافة الراشدة على منهاج النبوة. التي يقوم التصنيع فيها على أساس التصنيع الحربي. إنّ إنشاء صناعة قوية يتطلب التركيز على الصناعة العسكرية، فمثلاً تُعدّ أمريكا والصين قوى صناعية في العالم؛ لأنّ لديهما توجهاً نحو الصناعات الحربية، من مثل تصنيع أمريكا لطائرة الشبح المتطورة والحواسيب المتقدمة وتكنولوجيات الفضاء. وقد استفادت كل من ألمانيا واليابان من التوجه العسكري في فترة الحرب العالمية الثانية، حيث استفادتا من إرثهما الصناعي في التنمية الصناعية الحالية، في صناعة السيارات المنافسة والمدرعات والمحركات النفاثة. كما أنّ التكنولوجيا العسكريةوالفضاء مصدر للكثير من الابتكارات في المنتجات الاستهلاكية والمنتجات الثانوية، بما في ذلك الأدوات الكهربائية المنزلية، مثل استخدام الهاتف على أواني القلي واستخدام أنظمة الإنترنت من أجل تنظيم الأجهزة المنزلية.

وعلى الرغم من أنّ هناك دول في بلاد المسلمين مثل باكستان قد أنتجت الأسلحة النووية، إلا أنّها حُرمت من الصناعات الثقيلة بسبب الاستعمار، وقواتها المسلحة تعتمد على التكنولوجيا العسكرية من الدول الاستعمارية المحاربة، وكثير من المجالات الحيوية في اقتصادها، يعتمد على المنتجات والتكنولوجيات الأجنبية، من الاتصالات السلكية واللاسلكية، والمحركات والآلات الثقيلة. ولذلك ستعمل الخلافة على أن يكون التصنيع فيها على الأساس الحربي، حتى لا ترتبط بأي دولة. وستعمل على البحث والتطوير المرتبط بالصناعات الثقيلة، ويعتمد عليها، ولكن كليهما يتبنّى ضمن رؤية الدولة الرائدة، فأمريكا مثلاً باعتبارها الدولة الأولى في العالم، أقامت الصناعات الثقيلة الكبيرة، حتى إنّها سعت إلى استخدام العلماء الأجانب، مثل مهندسي الصواريخ الألمان، وسعت إلى إنشاء الجامعات التي تقوم بالأبحاث التكنولوجية. لقد كانت لجامعات الخلافة الوجهة المفضلة للنخبة الأوروبية، وكانت اللغة العربية لغة العالم في العلوم والتكنولوجيا، وكانت صناعة الأسلحة في الخلافة تبث الرعب في قلوب أعداء الأمة في جميع أنحاء العالم.

لذلك فإنّه يجب على الدولة أن تكفل وجود مراكز للبحث، تمكّن الصناعة في الخلافة من جعلها رائدة على مستوى العالم، وسينطوي هذا على استثمارات كبيرة من قبل الدولة، وربط الصناعة بالبحث الجامعي، لتلبية متطلبات الدولة من مهندسين، ومعماريين، ومخططي المدن، وأطباء، وعلماء تربويين، ومهندسي الزراعة وغيرهم، بالإضافة إلى ذلك فإنّ الدولة ستشجع مؤسسات القطاع الخاص، للعب دورها في مجال البحث والتطوير، وقد تبنّى حزب التحرير في مقدمته للدستور، في المادة رقم (١٦٢)، "لجميع أفراد الرعية الحق في إنشاء المختبرات العلمية المتعلقة بكافة شؤون الحياة، وعلى الدولة أن تقوم هي بإنشاء هذه المختبرات"، في حين أنّه في العالم الإسلامي اليوم هناك هجرة ضخمة

للعقول، فيقوم النابغون بالهجرة إلى البلدان التي تستغل مهاراتهم ذات الفائدة العملية والفورية.

إنّ سعي دولة الخلافة لأن تكون دولة صناعية، يتطلب أن تكون الصناعة الثقيلة مثل صناعة المحركات والآلات الصناعية، هي محرك الصناعة بشكل عام، وأن يكون التمويل الحكومي، والاستثمارات الخاصة وقوداً لها، كما ينبغي أن تهيمن الدولة على الصناعات الاستراتيجية. وعلى الرغم من الثروة الهائلة في بلاد المسلمين، بما في ذلك وجود تريليونات من الدولارات المحبوسة عن الاستثمار الصناعي في البنوك، وأسواق الأوراق المالية، فقد لجأ الحكام العملاء إلى أخذ القروض من المستعمرين، بشروط منع التنمية الصناعية المحلية، في كلا القطاعين (الخاص والدولة). وستسعى دولة الخلافة منذ اليوم الأول لعودتها بأن تصبح هي الدولة الأولى في العالم، دولة بلا منافس، كما كانت عليه من قبل.

وفيما يتعلق بالصناعة، فإنّ التركيز العسكري في سياسة الدولة سيؤدي إلى إرساء قاعدة صناعية ثقيلة، وقد تبنّى حزب التحرير في مقدمته للدستور، في المادة رقم (٧٤)، "دائرة الصناعة هي الدائرة التي تتولى جميع الشؤون المتعلقة بالصناعة سواء أكانت صناعة ثقيلة كصناعة المحركات والآلات، وصناعة هياكل المركبات، وصناعة المواد والصناعات الإلكترونية.

أم كانت صناعة خفيفة، وسواء أكانت المصانع هي من نوع الملكية العامة أم من المصانع التي تدخل في الملكية الفردية ولها علاقة بالصناعة الحربية، والمصانع بأنواعها يجب أن تقام على أساس السياسة الحربية" وورد في شرح المادة أنّ "الدولة حتى تكون مالكة زمام أمرها، بعيدة عن تأثير غيرها فيها، لا بُدّ من أن تقوم هي بصناعة سلاحها، وتطويره بنفسها، حتى تكون باستمرار سيدة نفسها، ومالكة لأحدث الأسلحة وأقواها، مهما تقدمت الأسلحة وتطورت، وحتى يكون تحت تَصرّفها كل ما تحتاج إليه من سلاح، لإرهاب كل عَدوٍّ ظاهر لها، وكل عدوٍّ مُحتمَل".

ولذلك نجد أن الإسلام العظيم جعل ملكية الموارد العامة، مثل المعادن وموارد الوقود، وجميع أشكال الطاقة؛ الكهرباء وغيرها من الملكيات العامة، والانتفاع بها هو للناس كافة، وتكفل الدولة ذلك، وتعتبر المصانع التي تستخدم هذه المصادر من الملكيات العامة أيضاً، ولا يجوز أن تكون هذه المصانع خاصة، وهذا يشمل الفحم والذهب والنحاس والمراعي ومصافي الغاز ومحطات إنتاج الكهرباء وشبكات التوزيع، ولا يجوز خصخصة أو تأميم مثل هذه المصانع ذات الصلة بالموارد العامة، وبالإضافة إلى ذلك، فإنّه لا يجوز تأميم الملكيات الفردية أو ضمها إلى الممتلكات العامة.

وقد تبنّى حزب التحرير في مقدمته للدستور، في المادة رقم (١٣٨)، "المصنع من حيث هو من الأملاك الفردية إلا أن المصنع يأخذ حكم المادة التي يصنعها. فإن كانت المادة من الأملاك الفردية كان المصنع ملكاً

فردياً كمصانع النسيج. وإن كانت المادة من الأملاك العامة كان المصنع ملكاً عاماً كمصانع استخراج الحديد." وجاء في المادة رقم (١٣٩)، "لا يجوز للدولة أن تحوّل ملكية فردية إلى ملكية عامة، لأن الملكية العامة ثابتة في طبيعة المال وصفته لا برأي الدولة." وفي المادة رقم (١٤٠)، " لكل فرد من أفراد الأمة حق الانتفاع بما هو داخل في الملكية العامة، ولا يجوز للدولة أن تأذن لأحد دون باقي الرعية بملكية الأملاك العامة أو استغلالها".

ولذلك يجب أن تقوم الدولة بنفسها بصنع سلاحها، وكل ما تحتاج إليه من آلة الحرب، ومن قِطع الغيار. وهذا لا يتأتى للدولة إلا إذا تبنت الصناعة الثقيلة، وأخذت تُنتِج أولاً المصانع التي تُنتِج الصناعات الثقيلة، الحربية منها وغير الحربية.

فلا بُدَّ من أن يكون لديها مصانع لإنتاج السلاح الذري، والمركبات الفضائية، ولإنتاج الصواريخ، والأقمار، والطائرات، والدبابات، والمدافع، والسفن الحربية، والمركبات المصفحة بأنواعها، والأسلحة الثقيلة والخفيفة بأنواعها. ويجب أن يكون لديها مصانع لإنتاج الآلات، والمحركات، والمواد، والصناعة الإلكترونية، وكذلك المصانع التي لها علاقة بالملكية العامة، والمصانع الخفيفة التي لها علاقة بالصناعات الحربية".

وفيما يتعلق بتمويل التنمية الصناعية، فإنّه سيتم إنشاء الصناعات الأساسية بشكل قوي، من خلال إرجاع الممتلكات العامة للملكية العامة وملكية الدولة، وسيتم تطبيق الأحكام الشريعة الأخرى التي تتعلق بالإيرادات، حيث ستكون الدولة قادرة على تمويل التنمية الصناعية من خلال القطاع الحكومي والخاص، ومن دون الاعتماد على الأمم الأخرى والخضوع لشروطها، مما يسمح للدولة بأنْ تصبح مكتفية ذاتياً فيما يتعلق بأمور مثل التكنولوجيا العسكرية والملبس والمسكن والتعليم والصحة.

كما أنّ سياسة التجارة الخارجية مع الدول غير المحاربة ستكون بطريقة تحثها على قبول الإسلام، حتى يصبح الإسلام في نهاية المطاف مهيمناً على العالم بأسره، وقد تبنّى حزب التحرير في مقدمته للدستور، في المادة رقم (١٦٥)، " يمنع استغلال الأموال الأجنبية واستثمارها في البلاد كما يمنع منح الامتيازات لأي أجنبي". وعدم اللجوء إلى القروض الاستعمارية ذات الشروط التدميرية، والاستغناء عنها بإيرادات الدولة الكبيرة، بما في ذلك الملكية العامة الهائلة مثل النفط والغاز. والمواد النادرة.

إن الدول الكبرى ستظل تلهث وراء المنافع المادية، حتماً ستؤدي إلى حتفها. ولا سبيل للعالم الخلاص من هذا الشقاء ونهب الثروات إلا بمبدأ الإسلام العظيم، الذي تطبقه دولة الخلافة الراشدة الثانية، والتي تجعل دافع الصراع الدولي هو حمل المبدأ لإخراج الناس من الظلمات إلى النور، لا الركض وراء المنافع.■

ظليل الملائكة

راسم ابو مأمون خاطر

هو الصحابي عبد الله بن حرام الأنصاري – رضي الله عنه -، والد جابر رضي الله عنهما وبه كان يُكَنَّى، وهو أحد النُقباء الذين اختارهم النبي صلى الله عليه وسلم ليلةَ بيعة العقبة الثانية، قال عنه الذهبي في «سِيَر أعلام النبلاء»: «الأنصاري السلمي، أبو جابر ، أحد النقباء ليلة العقبة، شهد بدراً واستشهد يوم أحد». وقال ابن حجر في «الإصابة في تمييز الصحابة»: «عبد اللَّه بن عمرو بن حرام بن ثعلب بن حرام الأنصاريّ الخزرجيّ السّلمي، والد جابر بن عبد اللَّه الصّحابي المشهور، معدود في أهل العقبة وبدر، وكان من النقباء، واستُشْهِد بأحُد».

عندما كان الأنصار السبعون يبايعون رسول الله صلى الله عليه وسلم بيعة العقبة الثانية، كان عبد الله بن عمرو بن حرام، أبو جابر بن عبد الله أحد هؤلاء الأنصار والذين عاهدوه على أن ينصروه في حرب الأحمر والأسود، وعلى أن يدينون له بالسمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره وأن يؤثروه على أنفسهم، وعلى أن لا ينازعوا الأمر أهله، وأن يقولوا كلمة الحق أينما كانوا، وأن لا يخافوا في الله لومة لائم.

ولما اختار الرسول صلى الله عليه وسلم منهم نقباء، كان عبد الله بن عمرو أحد هؤلاء النقباء.. جعله رسول الله صلى الله عليه وسلم نقيبا هو والبراء بن معروف عن قبيلة بني سلمة .

ومنذ أن رجع عبد الله بن حرام رضي الله عنه من بيعة العقبة الثانية إلى المدينة المنورة وضع نفسَه وأهله وماله في خدمة الإسلام، وما أن شُرع الجهاد حتى كان في طليعة المجاهدين الذين يرجون ثواب الله والدار الآخرة، فشارك النبيَّ صلى الله عليه وسلم في غزوة بدر، وكان من بين المسلمين المقاتلين فيها، الذين قاتلوا ببسالة، وأبلو فيها بلاء حسنا حتى كان لهم النصر والظفر.

كان عبد الله ابن عمرو بن حرام مثالاً للمسلم العابد الزاهد الذي تفانى في خدمة الإسلام والمسلمين ووهب حياته للجهاد من أجل الدعوة، وقد علم النبي -صلى الله عليه وسلم- صدق

إيمانه وحسن إسلامه،ودعا له في حديث رواه جابر بن عبدالله رضي الله عنه عن النبي -صلى الله عليه وسلم- يقول في آخره: (**جَزَى اللَّهُ الأَنْصَارَ عَنَّا خَيْرًا، وَلَا سِيَّمَا عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَرَامٍ، وَسَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ**)

وفي غزوة أحد وهي من الغزوات الهامة الحافلة بالمواقف والدروس والعبر، وقعت أحداثها في الخامس عشر من شهر شوَّال من السنة الثالثة من الهجرة النبوية، ضرب فيها الصحابة رضوان الله عليهم أروع الأمثلة في البطولة والتضحية، أثبتوا فيها صدق وقوة إيمانهم، وعظيم بذلهم في سبيل الله عز وجل، ويقينهم بما أعد الله تعالى للشهداء في الجنة، ومِن هؤلاء الكرام: عبد الله بن حرام والد جابر رضي الله عنهما، الذي خصَّه الله تعالى بفضيلة لم يدركها أحَدٌ غيره، وهي تكليمه له بعد موته واستشهاده في أحُد .

تراءى لعبدالله- رضي الله عنه- مصرعه قبل أن يخرج المسلمون للغزو..وغمره احساس صادق بأنه لن يعود، فكاد قلبه يطير من الفرح بمجرد أن علم الصحابي الجليل بعزم النبي -صلى صلى الله عليه وسلم- على قتال المشركين في غزوة أحد وبدأ يعد العدة ويحرض المسلمين على القتال، أقبل على الغزوة واستعد لها وفي قلبه يقيناً أنه سيقتل فيها، وفرحاً غامراً بالشهادة في سبيل الله التي ينتظرها ويرجوها.

وتذكر كتب السير والأحاديث في هذا الموقف أن عبد الله استدعى ابنه جابراً -رضي الله عنهما- واوصاه وصية مودع يستقبل حتفه، وقد ورد ذلك في صحيح البخاري حيث يروي جابر بن عبد الله عن أبيه قائلاً : (لما حضر أحد دعاني أبي من الليل فقال: ما أراني إلا مقتولا في أول من يقتل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، وإني لا أترك بعدي أعز عليَّ منك، غير نفس رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإن عليَّ دَيْناً، فاقض، واستوص بأخواتك خيرا، فأصبحنا، فكان أول قتيل).

أطلق النبيّ -صلّى الله عليه وسلّم- لقب ظليل الملائكة على الصحابي الجليل عبدالله بن عمرو بن حرام رضي الله عنه، ففي غزوة أحد استشهد ما يقارب سبعون صحابياً، بذلوا دماءهم وأرواحهم في سبيل الله، وكان من بين هؤلاء الشهداء عبد الله بن حرام، الذي كلمه الله -عزّ وجلّ- بعد موته، وقد سمي بظليل الملائكة لأنّه عند استشهاده قد أظلته الملائكة في جنازته، فلم يتغير جسده بعد دفنه، أخرج البخاري في صحيحه عن جابر رضي الله عنه قال ما حدث

عند استشهاد والده فقال: (**جِيءَ بأَبِي يَومَ أُحُدٍ قدْ مُثِّلَ به، حتَّى وُضِعَ بيْنَ يَدَيْ رَسولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ وقدْ سُجِّيَ ثَوْبًا، فَذَهَبْتُ أُرِيدُ أَنْ أَكْشِفَ عنْه، فَنَهَانِي قَوْمِي، ثُمَّ ذَهَبْتُ أَكْشِفُ عنْه، فَنَهَانِي قَوْمِي، فأمَرَ رَسولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ فَرُفِعَ، فَسَمِعَ صَوْتَ صَائِحَةٍ، فَقالَ: مَن هذِه؟ فَقالوا: ابْنَةُ عَمْرٍو - أَوْ أُخْتُ عَمْرٍو - قالَ: فَلِمَ تَبْكِي؟ أَوْ لا تَبْكِي، فَما زَالَتِ المَلَائِكَةُ تُظِلُّهُ بأَجْنِحَتِهَا حتَّى رُفِعَ**) قال النووي: فما زالت الملائكة تظله بأجنحتها حتى رُفِع) وقوله صلى الله عليه وسلم: (ولِمَ تبكي) معناه سواء بكت عليه أم لا فما زالت الملائكة تظله، أي فقد حصل له من الكرامة هذا وغيره، فلا ينبغي البكاء على مثل هذا".

فعن جابر بن عبد الله بن حرام رضي الله عنه قال: (**لمَّا قُتِلَ عبدُ الله بن حرام يوم أُحُد، لقيَني رَسولُ الله صلى الله عليه وسلم فقال: يا جابر! ما لي أراك مُنكَسراً؟ قال: قلت: يا رسول اللّه! استُشْهِد أبي وترك عيالاً ودَيْناً، قال: أفلا أبشِّرُك بما لقي اللهُ به أباك؟ قال: بلى يا رسول الله! قال: ما كلَّم الله أحدًا قطُّ إلَّا من وراء حجاب، وَكَلَّم أباك كِفاحاً** (مباشرة بعد موته ليس بينهما واسطة)، **فقال: يا عبدي، تَمنَّ عليَّ** (سَلْنِي) **أُعْطِك، قال: يا ربّ! تُحييني فأُقْتل فيك ثانية، فقال الرَّبّ سبحانه: إنَّهُ سبق مِنِي أنهم إليها لا يُرجعون، قال: يا ربِّ! فأبلِغْ مَن ورائي، قال: فأنزل الله تعالى:** ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴿١٦٩﴾﴾(آل عمران:١٦٩)). رواه ابن حبان والترمذي وحسنه الألباني.

قال العيني: «وفيه: فضيلة عظيمة لم تسمع لغيره ـ أي لغير عبد الله بن حرام ـ) من الشهداء في دار الدنيا».

الجدير بالذكر أن عبد الله بن عمرو بن حرام كان صهر الصحابي الجليل عمرو بن الجموح واستشهد الاثنان في غزوة أحد.. ودفنا معا في نفس القبر بأمر من النبي صلى الله عليه وسلم حيث نادى رسول الله صلى الله عليه وسلم: « **ادفنوا عبد الله بن عمرو، وعمرو بن الجموح في قبر واحد، فانهما كانا في الدنيا متحابين، متصافين** ».

وبعد مرور ست وأربعين سنة على دفنه، نزل سيل شديد غطى أرض القبور، فسارع المسلمون إلى نقل جثث الشهداء، وكان جابر لا يزال حياً، فذهب مع أهله لينقل رفات أبيه عبد الله بن عمرو ورفات زوج عمته عمرو بن الجموح، فوجدهما في قبرهما نائمين كأنهما ماتا بالأمس لم يتغيرا.

مفهوم التمكين في القرآن الكريم

أ.أحمد القصص-لبنان

قال تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسۡتَخۡلِفَنَّهُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ كَمَا ٱسۡتَخۡلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمۡ دِينَهُمُ ٱلَّذِي ٱرۡتَضَىٰ لَهُمۡ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعۡدِ خَوۡفِهِمۡ أَمۡنٗاۚ يَعۡبُدُونَنِي لَا يُشۡرِكُونَ بِي شَيۡـٔٗاۚ وَمَن كَفَرَ بَعۡدَ ذَٰلِكَ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ ٥٥﴾.

حين نتكلّم عن التمكين فنحن نتكلّم عن القضية التي أُرسل من أجلها الرسل والأنبياء عليهم السلام، فالقضيّة التي نتكلّم عليها في هذا المقال ليست قضيّة تمكين شخص أو أشخاص، وإنما هي قضيّة تمكين الدين وتمكين الأمّة التي تقيم هذا الدين. والغاية من إقامة الدين هي أن توجد على هذه الأرض طريقة العيش التي ارتضاها الله سبحانه وتعالى للناس. ومن أواخر ما نزل في كتابه العزيز: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗا﴾، أي رضيت لكم الإسلام ولاءً وإيمانًا وشريعةً وطريقةَ عيش. فكلمة الدين تشمل كلّ هذه المعاني. والنبيّ ﷺ لم يلتحق بالرفيق الأعلى إلّا بعد أن أتمّ المهمّة، بأن بلّغ الرسالة. ولم يقتصر فعله ﷺ على تبليغ الرسالة، وإنّما أقام للإسلام صرحًا سياسيًا مكّنه الله سبحانه وتعالى في الأرض، فلم يذهب من هذه الحياة الدنيا إلّا وقد ترك دولة إسلامية، دارًا للإسلام تشمل جزيرة العرب بأكملها، ليتابع بعده الخلفاء الراشدون ومن أتى بعدهم المسيرة بتوسيع دولة الخلافة الإسلامية، وهي المسيرة التي استمرّت قرونًا، إلى أن حلّ زمانٌ تنكّبت الأمّة فيه عن القيام بهذه المهمّة، وزال سلطانها من الأرض، وغاب تمَكُّنها كليًا. وهي الآن في صدد العمل للتمكّن من جديد، تريد أن تعود إلى سابق عهدها؛ أمّةً متمكّنة ومُمكّنًا لها دينُها، تُستخلف في الأرض من أجل أن تقوم بالمهمّة التي ابتُعثت من أجلها؛ ﴿كُنتُمۡ خَيۡرَ أُمَّةٍ أُخۡرِجَتۡ لِلنَّاسِ تَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَتَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَتُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِۗ﴾.

إذن، حين نتكلّم عن التمكين فإنّنا نتكلّم عن تمكين الدين في الأرض. والتمكين في اللغة من مكن، والتمكين من الشيء الإقدار عليه، والإعانة عليه. ومكَّن له في الشَّيء: جعل له عليه سلطانًا وقدرة. ومن تمكّن من قوم فقد قدر عليهم. فالتمكّن هو من القدرة. فحين نقول: فلان تمكّن في الأرض أي أصبحت له قدرة. وبالطبع فإنّ القدرة في الأرض هي السلطان، فصاحب السلطان وصاحب النفوذ وصاحب القدرة هو المتمكّن في الأرض. هذا المعنى اللغوي للمُكْنة، فحين يمكّننا الله في الأرض فهذا يعني أنّه سبحانه وتعالى أقدرَنا، أي أعطانا القدرة على أن

نكون أصحاب القرار وأصحاب السلطان في هذه الأرض، من أجل أن تكون كلمة الله هي العليا، وأن تكون كلمة الذين كفروا السفلى في الأرض. وهذا في سياق الصراع الطبيعي الذي وجب على المسلمين أن يخوضوه، ألا وهو الصراع المستمرّ بين الحقّ والباطل، بين الإيمان والكفر. وبهذا المعنى للتمكين وردت آيات في كتاب الله. فمن ذلك قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُوا۟ بِٱلْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا۟ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۗ وَلِلَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلْأُمُورِ ﴿٤١﴾﴾. ففي هذه الآية أوضح الله تعالى أنّ الغاية من تمكين عباده الصالحين في الأرض ليست أن يكون التمكين لأشخاصهم وحسب، وإنّما الغاية من تمكينهم أن تكون السيادة لشرع الله، ﴿ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُوا۟ بِٱلْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا۟ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۗ﴾، وإقامة الصلاة في الآية ليس المقصود منها مجرّد أداء الأفراد لصلواتهم، وإنّما هي إقامة الصلاة في الناس، أي في المجتمع. والأمر بالمعروف يكون من خلال التمكين، أي من خلال إقامة هذا المعروف بسلطان الدولة على الأرض، وليس بمجرّد الأمر والنهي باللسان، لأنّ الأمر والنهي باللسان إنّما هو مقدور عليه من كلّ الناس تقريبًا، حتّى لو لم يكونوا ممكّنين في الأرض. وكذلك نجد في قوله تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا ۚ يَعْبُدُونَنِى لَا يُشْرِكُونَ بِى شَيْـًٔا ۚ وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٥٥﴾﴾ أنّ الاستخلاف والتمكين وعد من الله للذين آمنوا وعملوا الصالحات. إذن، التمكين مترتّب على إيمان بالله تعالى وعملٍ بشرعه. { وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ }، أي يجعلهم الخلفاء كما استخلف الذين من قبلهم. وقوله تعالى {وليمكنن لهم دينهم الذي ارتضى لهم}، واضح فيه أنّ الغاية من هذا الاستخلاف ليست استخلاف الأشخاص، وإنّما الاستخلاف هو من أجل تمكين الدين، لأنّ الغاية هي الوصول إلى جماعه مؤمنة تعيش حياة ارتضاها الله تعالى لعباده. وقوله ﴿وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا ۚ﴾ وعد منه سبحانه أنّ من ثمار التمكين أن يبدّلهم من بعد خوفهم أمنًا. ثمّ يقول: ﴿يَعْبُدُونَنِى لَا يُشْرِكُونَ بِى شَيْـًٔا ۚ﴾، وهو دليل إضافي على أنّ الغاية من هذا التمكين هي حياة تتجلّى فيها عبادة الله سبحانه وتعالى، والعبادة في المفهوم الإسلامي لا تقتصر على الشعائر العبادية، فمفهوم العبادة في كتاب الله هو الخضوع التامّ له سبحانه وتعالى، فالمقصود هو الحياة التي تتجلّى فيها العبودية لله سبحانه في كلّ جوانب الحياة، بما فيها العلاقات التي تصوغ المجتمع، فتنشئ طريقه العيش التي تتميّز بها الأمّة المسلمة ممّا سواها، أي حياة يتجلّى فيها طراز الإسلام في العيش. ثمّ يختم الله تعالى الآية بقوله: ﴿وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٥٥﴾﴾، وفي قوله هذا إشارة إلى أنّ الغاية أيضًا من التمكين في الأرض إظهار الدين بحيث يكون ظهوره، أي غلبته، حجّة على الناس، فيكون بعد ذلك من كفر به من الفاسقين الذين كفروا وفسقوا على الرغم من ظهور البيّنة واضحة على الناس. إذن، هذه الغاية من التمكين، أن توجد جماعة مؤمنة مسلمة تحيا حياة إسلامية، وهي التي تسمّى

أيضًا بالتعبير المعاصر بالمجتمع الإسلامي. فإذا تكلّمنا على المجتمع الإسلامي فنحن لا نتكلّم فقط على مجتمع أجزاؤه المسلمون، فها هم المسلمون اليوم ينتشرون في أصقاع الأرض ويبلغ تعدادهم ما يقارب المليارين، ولكنّهم لا يشكّلون مجتمعًا إسلاميًا، لأنّ المجتمع هو مجموعة من الناس نشأت بينهم علاقات دائمية، وهذه العلاقات الدائمية تعطي هذا المجتمع هُوِيّته وطرازه في العيش. فإذا كانت علاقاته متشكّلة بالإسلام كان مجتمعًا إسلاميًا، وإذا كانت علاقاته متشكّلة بالرأسمالية كان مجتمعًا رأسماليًا، وهكذا. وهذه العلاقات إنّما تكون إسلامية إذا كانت ثقافة المجتمع هي أفكار الإسلام والأنظمة السائدة فيه هي أنظمة الإسلام، أي شريعته. فالمسلمون إن اعتنقوا مفاهيم الإسلام صافية بريئة من أيّة مفاهيم دخيلة وطبّقوا نظامهم الإسلامي في حياتهم حينها يكونون قد تجلّوا مجتمعًا إسلاميًا. فلو أنّ الإسلام انتشر بين المسلمين بمفاهيمه ورغبوا بأن يعيشوا حياه إسلامية ونبذوا كلّ المفاهيم غير الإسلامية ولكن اقتصروا على التثقّف بالاسلام والتزامهم إيّاه أفرادًا، فإنّه ما لم يقم في أرضهم نظام سياسي يطبّق عليهم أنظمة الإسلام ويرعى شؤونهم بها فلن يكون هذا المجتمع إسلاميًا، لأنّ النظام المطبّق في المجتمع دستورًا وقوانين وتشريعاتٍ هو الذي يحدّد المساحة الأوسع من هُويّة هذا المجتمع، فلا يمكن أن يكون المجتمع إسلاميًا ما دامت الأنظمة المطبّقة فيه غير إسلامية، حتّى ولو كان المسلمون معتنقين الإسلام صافيًا نقيًا من أيّ شائبة. وعليه فإنّ العمل للتمكين هو عمل لأمّة ممكّنة في الأرض، ذات سلطان، تكون السيادة فيها لشرع الله سبحانه.

ما سلف من كلام يسوقنا إلى سؤال في غاية الأهمّية، ألا وهو:

هل التمكين هو غاية الغايات للإسلام والمسلمين في هذه الحياة الدنيا؟ أم هو طريقة لتحقيق الغاية؟

هذا السؤال هو موضع نقاش، بل نزاع، بين كثير من المسلمين في هذا الزمان. ومعظم من يجيبون عليه يجيبون الجواب الخطأ. إذ يتوهّم كثير من المسلمين أنّ إقامة دولة للإسلام هي ذروة نهوض المسلمين، وأنّها نتيجة لتطبيق الإسلام وقيام الحياة الإسلامية والمجتمع الإسلامي. فكثير من المسلمين المخلصين المحبّين لدينهم يقولون: علينا أن ننشئ المجتمع الإسلامي من أجل أن تقوم بعد ذلك الدولة الاسلامية. وهذا خلل كبير في الفهم، وهو يعني أنّهم لا يدركون معنى الدولة، ولا يدركون وظيفتها. فالدولة في الإسلام ليست هي منتهى الرقيّ ولا منتهى النهوض، وليست هي الغاية النهائية. وإنّما الدولة في الإسلام هي: الطريقة العملية لإقامة الإسلام ولإيجاد الحياة الإسلامية وإتمام المجتمع الإسلامي. ومعروف لدى جميع من يحملون فكرًا سياسيًا، من المسلمين وغير المسلمين، أنّ الدولة هي الكيان التنفيذي لمجموعة المفاهيم والقناعات والمقاييس التي تحملها أمّة من الأمم، فالدولة هي طريقتها للوصول إلى طريقة العيش التي تنشدها. فما لم توجد الدولة الإسلامية فلن يوجد المجتمع الإسلامي، ولن توجد الحياة الإسلامية. فما يتوهّمه كثير من الناس من أنّ وجود الدولة الإسلامية أو وجود الخلافة هو منتهى مطاف

النهوض والرقيّ في الأمّة بعد أن تكون قد طبقت كلّ الإسلام فهذا لا يعرف حقيقةً معنى تطبيق الإسلام ومعنى الدولة الإسلامية، إذ لا يمكن للإسلام أن يطبّق دون دولته، ولا يمكن لأنظمة الإسلام أن تكون حيّة على أرض الواقع إلّا بأن يكون لها دولة. لذلك جعل الله سبحانه وتعالى التمكين في الأرض طريقة لإيجاد الحياة الاسلامية ولتطبيق الشرع وللتوصّل إلى الأمن. وعليه فإنّ من يقتصر في حمل الدعوة الإسلامية على مجرّد الوعظ والإرشاد وما يشبه التبشير عند النصارى، دون أن يلتفت إلى كيفيّة العمل الجادّ لإقامة الدولة الإسلامية، فهذا من حيث يدري أو لا يدري ليس عاملًا لإقامة الإسلام، وإنّما هو يحمل الدعوة إلى الناس ليلتزموا الإسلام فرديًا فقط. ولا يستطيع فرد أن يطبّق الإسلام بكامله، بل لا يستطيع جميع الأفراد أن يطبّقوا الإسلام دون دولة، لأنّ الإسلام لم يأت للأفراد فقط، وإنّما الاسلام أتى نظامًا للحياة، ولا بدّ أن تقوم على تنفيذه دولة. فالدولة هي الكيان التنفيذي لأيّ حضارة وأيّ ثقافة سياسية، إنّها الكيان التنفيذي لطريقة العيش التي يريد الناس أن يعيشوا عليها.

إذن قضية التمكين في الأرض تعني أن يكون هناك للأمّة الإسلامية دولة تجسّد هذا التمكين، دولة للأمّة لا أيّ دولة. فلو تخيّلنا مثلا أنّ المسلمين أقاموا دولة قُطرية صغيرة ليس لها من القوّة ما يجعلها عصيّة على الأعداء. فهذه الدولة لن تكون مُمكّنة للإسلام والمسلمين في الأرض. فالدولة الممكّنة للإسلام والمسلمين هي التي سمّاها الإسلام: «دار الإسلام». ودار الإسلام هي التي تُجسّد بتعريفها وواقعها الشرعي التمكين للإسلام والمسلمين. إذ إنّ تعريف دار الاسلام أنّها «الدار التي يطبّق فيها الإسلام، ويكون أمانها بأمان المسلمين». فإن فُقد أحد هذين الشرطين؛ إقامة الإسلام كاملًا وأن يكون أمان الدولة بأمان المسلمين وحدهم داخليًا وخارجيًا فإنّها لا تكون دار اسلام ولا تجسّد تمكين الإسلام والمسلمين، فلا تمكين حيث ثمّة سيطرة وهيمنة للكافر، لقوله تعالى: ﴿وَلَن يَجۡعَلَ ٱللَّهُ لِلۡكَٰفِرِينَ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ سَبِيلًا﴾.

وبعد أن تقوم دار للإسلام لا يجوز للمسلمين أن يكتفوا بتطبيق الإسلام في بلادهم، وإنّما يجب أن تكون للدولة سياسة خارجية تقوم على أساس حمل الإسلام رسالة إلى العالم. فحمل الإسلام إلى العالم هو التنفيذ العملي لقوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّةٗ وَسَطٗا لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيۡكُمۡ شَهِيدٗاۗ﴾.

بقيت مسألة هي أيضًا محلّ جدل والتباس لدى بعض المسلمين اليوم، وهي: هل الاستخلاف في الأرض مترتّب على سعي المسلمين للتمكين، فهو يندرج في تكليف الله للعباد؟ أم هو محض منّة من الله تعالى؟ يقول البعض إنّ التمكّن ليس من تكاليف الله تعالى للمؤمنين، وإنّما هو محض منّة من الله تعالى، فنحن علينا بالإيمان وبالعمل الصالح بعمومه دون أن نسعى لتوّلي السلطان والحكم، فإن تجلّى فينا الإيمان والعمل الصالح مَنَّ الله سبحانه وتعالى علينا من عنده بالاستخلاف والتمكين في الأرض. وهذا الكلام دون شكّ خالٍ من أيّ دليل شرعي، بل هو منافٍ للأدلّة الشرعية. إذ إنّ مؤدّاه أنّ المسلمين ليسوا مكلّفين بأن يسعوا إلى النصر، بينما يقول

الله تعالى: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾. فهو سبحانه أمر بالإعداد للقتال، وهو لا ينصر المؤمنين إن لم يعدّوا للقتال، بل إنّه سبحانه ينذرهم بالتهلكة إن أهملوا الإعداد، قال تعالى: ﴿وَأَنفِقُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾.

فهذا يعني أنّهم إن لم يُعدّوا للقتال فإنّه سبحانه لن ينصرهم، بل أكثر من ذلك فإنّهم يُلقون بأيديهم إلى التهلكة. فالله تعالى نسب لنفسه النصر، ولكنّ هذا لا يعني أنّ النصر يأتي دون سعي من عباده المؤمنين إليه. وإذا عدنا إلى سيرة النبيّ ﷺ منذ أن بُعث إلى أن أقام دولته لم ينتظر أن تأتي الدولة إليه منّة من الله، وإنّما كان يقصد الناس والقبائل ويسألهم: كيف القوّة والمنعة فيكم؟ ويطلب منهم أن يؤمنوا به وأن ينصروه، لأنّه يبحث عن سلطان يقام في الأرض، ويبحث عمّن ينصره من أجل أن يبلّغ رسالة ربّه، ومن أجل أن يقيم للإسلام دولة. ولذلك حين أعطاه أهلُ المدينة قيادتهم شرّفهم الله تعالى بتسميتهم الأنصار، لأنّهم نصروه ونصروا الإسلام، فقامت بتوفيق من الله سبحانه وتعالى دولة المدينة بناء على أخذ النبيّ ﷺ ومن معه من صحابته رضي الله عنهم بالأسباب التي تُفضي إلى هذا التمكين.

نعم، قد يتحرّى العاملون الأخذ بأسباب التمكين ولا يصلون إليه، لأنّ عناصره لم تكتمل لديهم، ولأنّ بعض هذه العناصر ليست طوع أيمانهم أصلًا. وهذا ما حصل مع أنبياء سابقين. ولكن إن لم يأخذوا بالأسباب فمحتّم أنّ التمكين لن يحصل، وأنّ الاستخلاف لن يحصل، فلا استخلاف ولا تمكين في الأرض دون العمل له ودون الأخذ بأسبابه. فبعد الأخذ بالأسباب قد تتحقّق غايتهم وقد لا تتحقّق، فهذا أمر في علم الغيب.

إلّا أنّ هذه الأمّة موعودة بالاستخلاف بنصّ كتاب الله، بقوله تعالى المارّ آنفًا: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِى لَا يُشْرِكُونَ بِى شَيْـًٔا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٥٥﴾﴾ وبقوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ ﴿٣٣﴾﴾، فهذا وعد من الله سبحانه وتعالى أنّ هذا الدين سيظهر على كلّ الأديان، وهذا الظهور على كلّ الأديان لمّا يحصل، فقد ظهر الإسلام على رقعة عريضة من الأرض، ولكن لمّا يُمَكَّن في كلّ الأرض، فهذا الوعد ما زال منتَظرًا، ففي صحيح مسلم عن ثوبان، قال: قال رسول الله ﷺ: (**إنّ الله زوى لي الأرض، فرأيت مشارقها ومغاربها، وإنّ أمّتي سيبلغ ملكها ما زوي لي منها**).

ولكن لا يمكن أن تصل الأمّة إلى هذا التمكين ما لم تتحقّق فيها أسباب هذا التمكين، ولا يمكن أن تتحقّق فيها هذه الأسباب دون سعي منها، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ ﴿٧﴾﴾.■

عضو بإفتاء الغرياني: الواجب محاربة فكر «ربيع المدخلي»

دعا عضو بدار إفتاء الصادق الغرياني في طرابلس، عبدالله الجعيدي، إلى محاربة فكر الشيخ السعودي الراحل ربيع المدخلي، بدلاً من الترحم عليه أو الدعوة عليه ولعنه.

وقال «الجعيدي»، عبر حسابه على موقع فيسبوك، إن «الموضوع ليس في وفاة شخص تترحم عليه أو تدعو عليه أو حتى تلعنه، بل الأخطر ما خلفه من فكر مُغالٍ جمع بين البدعة واستباحة المخالفين دماءهم وأعراضهم».

وأضاف «فليكن همك هو محاربة هذا الغلو، أما الشخص فهو ذهب إلى ربه فردا دون أتباع ولا سلطة وكفى بالموت واعظا.. مات وليا أو شقيا».

يشار إلى أن الشيخ السعودي ربيع المدخلي، أحد أبرز أعلام المدرسة السلفية، توفي عن عمر ناهز ٩٢ عامًا، بعد صراع مع المرض.

جيش كيان يهود يستهدف قياديا في حماس قرب طرابلس اللبنانية

كشف جيش الاحتلال الثلاثاء ٧/ ٧/ ٢٠٢٥ أنه استهدف القيادي في حركة حماس مهران مصطفى بعجور في طرابلس شمال لبنان، وذلك بعد غارة طالت المنطقة. كما أضاف عبر X، أن الهجوم تم بطائرة لسلاح الجو، بناءً على توجيه استخباراتي من قيادة المنطقة الشمالية وهيئة الاستخبارات العسكرية. وزعم أن بعجور عمل على الترويج وتوجيه العديد من المخططات ضد (إسرائيل) وجيشها، بما في ذلك خلال الحرب الحالية، حيث شارك في تنفيذ مخططات إطلاق قذائف صاروخية باتجاه نهاريا، وكريات شمونة، ومدن أخرى في أنحاء البلاد، وفق تعبيره.

الوعي: بينما يستهدف كيان يهود قتل المسلمين شمالا و جنوبا ينشغل الحكام -ومنهم حكام لبنان- بإرضائم ومطالبة الناس بمشاهدة القتل المنهجي والاكتفاء به وإلا تهديدهم بمصير مشابه، علما بأن عمليات القتل هذه تجري بعيدا جدا من خط الليطاني، ولسان حال السلطة في لبنان أنهم وكلاء، لا لتطبيق اتفاق الهدنة المخزي وحسب، بل ولإعطاء كيان الاحتلال أكثر مما يتمنى في طول البلاد وعرضها.

الحكومة الجديدة في سوريا منشغلة بالتبرير «للمجتمع الدولي» من داخل قفص الاتهام، حتى في إزاحة التماثيل والمنحوتات!

في ٣/ ٧/ ٢٠٢٥ أوضح محافظ حلب، المهندس عزام الغريب، تفاصيل حادثة تفكيك «تمثال الشهداء» في ساحة سعد الله الجابري وسط المدينة، والتي أثارت جدلاً واسعاً على مواقع التواصل الاجتماعي بعد تحطم التمثال أثناء محاولة نقله في ٢/ ٧/ ٢٠٢٥، ضمن مشروع إعادة تأهيل الساحة.

وقال «الغريب» إن عملية النقل تمت بالتنسيق مع مجلس المدينة ومديرية الآثار، بهدف تحويل الساحة إلى فضاء ثقافي مفتوح، مشدداً على أن التنفيذ جرى «بطريقة غير مقبولة»، ما يستدعي فتح مساءلة فورية لمحاسبة المسؤولين عن التقصير.

وذكرت مديرية الآثار والمتاحف، عبر بيان نُشر على معرفات محافظة حلب الرسمية، أن نقل التمثال جاء للحفاظ على قيمته الفنية، على أن تتم صيانته من قبل مختصين، تمهيداً لنقله إلى المتحف. وأوضحت أن وجود التمثال في موقعه السابق يحجب جزءاً من الرؤية على الشاشة الرئيسية المثبتة حديثاً في الساحة، ما استدعى إخلاء الموقع.

وتداول ناشطون مقاطع مصورة أظهرت لحظة تحطم الجزء العلوي من التمثال بعد محاولة رفعه باستخدام آلية سحب. وطالب بعض الأشخاص بفتح تحقيق شفاف في ملابسات الحادثة، ومحاسبة المسؤولين عن الأضرار التي لحقت بالتمثال، داعين إلى إعادة النصب كما كان عليه. وقد أكدت محافظة حلب أن القرار لا يحمل خلفيات أيديولوجية.

الوعي: من اللافت أن قادة هيئة تحرير الشام تحولوا عن هدم الأصنام والإنكار على الناس الذين يزورون الأضرحة إلى التصريح بالمحافظة على التماثيل أو نقلها إلى مكان آخر، في سياق إرضاء المجتمع الدولي!

الشرع يعلّق على إطلاق «الهوية البصرية الجديدة» لسوريا

أكد حاكم سوريا أحمد الشرع، أن الهوية البصرية الجديدة للدولة، التي أُطلقت الخميس ٣/ ٧/ ٢٠٢٥ تعبّر عن سوريا التي لا تقبل التجزئة ولا التقسيم، سوريا الواحدة الموحدة. وقال في كلمة خلال حفل إطلاق الهوية البصرية الجديدة في قصر الشعب بدمشق: إنه «في يوم من الأيام وفي

غابر الزمان، ولدت حكاية مدينة اجتمع فيها معشر من الناس، يُقال إن سيرة أوائل الخلق بدأت فيها، وتكاثر الناس، ولكثرتهم بدأت البشرية تحتاج إلى بناء السلوك المنضبط، زرعوا وصنعوا وبنوها، وهكذا حتى بنوا أول عاصمة عرفتها البشرية، إنها دمشق».

وأضاف: «من يستعرض التاريخ يجد أن الشام بداية حكاية الدنيا ومنتهاها، ويتبين له أن ما عشناه في زمن النظام البائد أذلّ حقبة في تاريخ الشام»، حسبما نقلت وكالة الأنباء السورية «سانا».

وتابع الشرع: «أيها الشعب السوري إن حكاية الشام تستمر بكم فيحكي التاريخ أن عصر أفولكم قد ولّى وأن زمان نهضتكم قد حان، ودماءكم لم تذهب سدى، وأن عذاباتكم لاقت آذانا مصغية، وأن هجرتكم قد انقطعت وسجونكم قد خلت وأن الصبر أورثكم النصر».

وأشار إلى أن «احتفال اليوم عنوان لهوية سوريا وأبنائها بمرحلتها التاريخية الجديدة، هوية تستمد سماتها من هذا الطائر الجارح، تستمد منه القوة والعزم والسرعة والاتقان والابتكار في الأداء».

وأوضح الشرع أن «الهوية التي نطلقها اليوم تعبّر عن أن التنوع الثقافي والعرقي عامل إغناء وإثراء لا فرقة أو تنازع»، مؤكدا أن «الهوية تعبّر عن بناء الإنسان السوري وترمم الهوية السورية التي ألفت الهجرة بحثا عن الأمن والمستقبل الواعد، فنعيد إليها ثقتها وكرامتها وموقعها الطبيعي في الداخل والخارج».

الوعي: بعيدا من الأكاذيب التي أطلقها أحمد الشرع بخصوص إخلاء السجون، إذ ما زالت سجون إدلب تغص بالشباب المخلص منذ سنوات، فمن اللافت للنظر حديثه عن زمان النهضة و أنه قد حان. وقد فاته أنه لا نهضة لأهل سوريا وسائر المسلمين إلا على أساس الإسلام وثقافته وتشريعه، وليس على أساس النزعة الوطنية القُطرية العنصرية الضيقة، لأن هذه النزعة تفتت الأمة الإسلامية على أساس خطوط سايكس بيكو أو أي خطوط لاحقة يرسمها المستعمر، ولا تقدم نظرة مبدئية إلى الحياة الدنيا ولا مفاهيم عنها ولا تشريعا لها، فهي من أعظم ما حرّمه الله تعالى.

أحقاد عنصرية وراء مقتل مسلمة في هانوفر ألمانيا

أعلنت السفارة الجزائرية في برلين توقيف المشتبه به الأهم في قضية مقتل المواطنة الجزائرية

رحمة عياط، التي كانت تقيم في مدينة هانوفر الألمانية.

وفي بيان نشرته على صفحتها الرسمية على «فيسبوك»، أعربت السفارة عن «بالغ تأثرها وعميق حزنها» إزاء الجريمة التي وقعت في الرابع من تموز، مقدمة التعازي والمواساة لأسرة الفقيدة، وداعية الله أن يتغمدها برحمته.

وفي السياق، كشفت صحيفة «الشروق» الجزائرية أن الضحية، رحمة عياط، البالغة من العمر ٢٦ سنة وتنحدر من وهران، كانت طالبة في مجال التمريض، وقد تعرضت للطعن على يد رجل ألماني يبلغ من العمر ٣١ عامًا.

وقد قالت الأم المكلومة لوسائل إعلام محلية إن صديقات ابنتها أكدوا أن الجريمة أسبابها عنصرية، كون رحمة كانت ترتدي الحجاب، وأنها تعرضت لمضايقات من قِبل جارها، لكن إلى الآن لم تحدد الشرطة الدافع وراء الجريمة ولم توجه للمشتبه به أي تهم حتى الآن، ولا يزال التحقيق جاريا.

الوعي: هل كان للجار أن يستسهل القتل لو عرف أن قوانينه حازمة في الاقتصاص من القتلة؟ ولكن تحكيم العقول في التشريع ستنتج حتما نتائج متناقضة حول مفهوم الخير والشر، ولن تنتج الخير للبشرية. ومن ناحية أخرى هل كان الجار سيحقد على الإسلام وقيمه المثلى لولا التحريض المنهجي المستمر من كثير من أحزاب ألمانيا السياسية على الإسلام وأهله وانسياق أمثاله لهذه الوساوس وبيعهم لعقولهم؟ وهل كان لهذه الصورة النمطية للإسلام أن تحقق أهدافها لو كان للأمة الإسلامية دولة إسلامية تقدم الصورة الحقيقية للإسلام وتحملها رسالة إلى العالم؟

مئات الآلاف من مسلمي الهند يحتجون على قانون الأوقاف الجديد

في مشهد نادر وغير مسبوق منذ سنوات، تدفق مئات الآلاف من المسلمين من مختلف أنحاء ولاية بيهار الهندية والولايات المجاورة إلى ساحة «غاندي ميدان» التاريخية وسط مدينة باتنا، السبت ٢٨/ ٦/ ٢٠٢٥، في واحدة من أكبر المظاهرات الشعبية للمسلمين في الهند خلال السنوات الأخيرة.

جاءت هذه المظاهرة الحاشدة رفضًا لـ«قانون الوقف لعام ٢٠٢٥»، الذي دخل حيز التنفيذ مطلع العام الجاري، والذي وصفه المحتجون بأنه «غطاء قانوني لنهب الأوقاف الإسلامية وهدم المساجد والمقابر والمدارس الدينية».

وعبّر المتظاهرون عن غضبهم العارم مما وصفوه بـ»تصاعد الانتهاكات بحق مقدساتهم»، مؤكدين أن القانون الجديد يفتح الباب واسعًا أمام الاستيلاء على ممتلكات الوقف، لا سيما في القرى التي تفتقر إلى وثائق ملكية رسمية تعود لمئات السنين.

أحمد ولي فيصل رحماني، رئيس مؤسسة «إمارة الشريعة» وأحد أبرز منظمي الاحتجاج، قال في كلمته أمام الحشود: إن المظاهرة «نقطة تحول ورسالة قوية مفادها أننا لن نصمت بعد اليوم». وأضاف في تصريحات خاصة للجزيرة مباشر: «القانون شُرع بنوايا سيئة، يستولون على المقابر بصمت في القرى ويهدمون المدارس الدينية في المدن، هذا القانون أصبح غطاءً لسلب أوقافنا».

ورفع المتظاهرون لافتات كتب عليها «احموا أوقافنا» و»أوقفوا الهدم»، بينما تعالت الهتافات والابتهالات في أجواء مشحونة بالغضب. وقال خورشيد علي أحد المحتجين القادمين من إحدى القرى النائية: «هذا القانون يُرعبنا. لدينا مساجد ومقابر قديمة بلا وثائق ملكية.. كيف نثبت ملكيتنا لأراضٍ تعود لأجيال مضت؟».

أما محمد رستم علي، فوجه رسالة مباشرة للحكومة الهندية قائلًا «لن نبقى صامتين. إذا لم يتحقق العدل، فليعلم الجميع أننا لم نصمت في الماضي ولن نصمت اليوم أو في المستقبل».

ويمنح القانون الجديد الذي يحمل اسم «قانون الإدارة الموحدة وتعزيز كفاءة وتطوير الوقف» الحكومة صلاحيات رقابية غير مسبوقة على الأوقاف الإسلامية، ويتيح تعيين غير المسلمين في مجالس إدارتها.

ورغم الطعون المقدمة أمام المحكمة العليا، بدأت الحكومة فعليًا بتنفيذ القانون، ما أدى إلى هدم العديد من المساجد والمدارس الدينية، خاصة في المناطق الريفية، وفقًا لناشطين.

ويوجد أكبر عدد من ممتلكات الوقف في العالم في الهند، التي يعيش بها أكثر من 200 مليون مسلم، إذ تقدر الممتلكات بأكثر من 872 ألف عقار، بقيمة سوقية تقدر بنحو ١٤,٢ مليار دولار.

المصدر: الجزيرة مباشر

الوعي: هذا حال المسلمين ما داموا بلا دولة تنافح عنهم ولا خليفة يرعى شؤونهم.

باكستان تقتل ٣٠ مسلحاً حاولوا العبور من أفغانستان

أعلن الجيش الباكستاني الجمعة، أنه قتل ٣٠ مسلّحاً حاولوا عبور الحدود من أفغانستان خلال الأيّام الثلاثة الماضية، بعد مقتل ١٦ جندياً في هجوم انتحاري في المنطقة الحدودية عينها الأسبوع الماضي. وينتمي المسلحون إلى حركة طالبان الباكستانية، أو جماعات تابعة لها على ما قال الجيش في بيان، متهماً الهند الخصم اللدود لباكستان بدعم المسلّحين.

وجاء في البيان أن «القوّات المسلّحة أظهرت حسّاً مهنياً عالياً وسمحت بتجنّب كارثة محتملة». وأضاف «تم ضبط كمية كبيرة من الأسلحة والذخائر والمتفجرات أيضاً».

وجرت العملية في إقليم شمال وزيرستان الحدودي، حيث قتل الأسبوع الماضي ١٦ جندياً باكستانياً في هجوم انتحاري أعلن فصيل تابع لطالبان الباكستانية مسؤوليته عنه. وأشاد رئيس الوزراء الباكستاني شهباز شريف بالقوى الأمنية «لإحباطها محاولة تسلل». وأكد مكتبه في بيان الجمعة: «نحن عازمون على القضاء على كل أشكال الإرهاب». واتهم بيان رئيس وزراء الهند، بدعم التمرد المسلح في باكستان. وتتبادل الهند وباكستان اللتان تملكان السلاح النووي، الاتهامات بدعم جماعات مسلحة تعمل على أراضي البلدين

الوعي: بدل محو الحدود بين بلاد المسلمين والتصدي للهند يقوم حكام باكستان بتعميق الهوة بين مسلمي أفغانستان وباكستان بإثارة النعرات الوطنية والتقاتل على أساسها.

برلماني إيراني: لا ينبغي أن نتحدث مع أميركا بلين

انتقد البرلماني الإيراني مرتضى آقاتهراني، تصريحات الرئيس مسعود بزشكيان، التي قال فيها إن شعار «الموت لأميركا» لا يقصد به المسؤولون في الولايات المتحدة. وقال آقاتهراني إنّه «لا ينبغي لنا أبدًا أن نتحدث بلين». وأضاف: «يجب أن نمضي قدمًا بالقوة والمقاومة». ووصف هذا النائب الإيراني الشعب الأميركي بأنهم «فاسدون» هاجروا من أوروبا إلى أميركا، وكتب: «مشكلتنا مع الحكومة الأميركية».

الوعي: إيران ما زالت تدور في فلك أميركا، ولو قامت أميركا بتحجيم دورها في المنطقة. فقد أدمن المسؤولون الإيرانيون على المراهنة على نهج التخادم بين دولتهم والولايات

المتحدة، ولم يتعظوا من كل ما حصل معهم ولا مما حصل بكثير ممن كان يسير في ركاب أميركا، وأقرب مثال إليهم نظام آل أسد الذي رمته أمريكا في سلة النفايات بعد أن استهلكته وانتهت صلاحيته لها.

من بينهم حسن شلغومي: وفد من (أئمة) أوروبا يلتقي رئيس دولة الاحتلال في القدس.

استقبل الرئيس الإسرائيلي إسحاق هرتسوغ في مقر الرئاسة بالقدس وفدًا من الأئمة ورجال دين مسلمين قادمين من عدة دول أوروبية. وشارك في اللقاء نحو عشرة شخصيات دينية من فرنسا وإيطاليا وهولندا والمملكة المتحدة، ضمن وفد نظّمته منظمة «إلنِت» (ELNET) التي تُعنى بتعزيز العلاقات بين أوروبا وإسرائيل. وقال حسن شلغومي، رئيس «مؤتمر أئمة فرنسا»، خلال كلمته أمام هرتسوغ: «جئنا نحمل رسالة محبة. ونصلّي من أجل عودة الرهائن». وأضاف: «الحرب التي اندلعت بعد السابع من أكتوبر هي حرب بين عالَمَيْن. أنتم تمثّلون عالم الإنسانية والديمقراطية».

ويُعدّ ملف العلاقة مع كيان يهود من أبرز الانحرافات المرتبطة باسم شلغومي. إذ قام بزيارات متكررة إلى تل أبيب، كان آخرها بعد أسابيع من عملية «طوفان الأقصى» التي شنّتها حركة حماس في السابع من أكتوبر ٢٠٢٣، وما تلاها من مجزرة مريعة في قطاع غزة.

الوعي: أمثال هذا الشخص الساقط هم الذين يريد الغرب وعملاؤه في العالم الإسلامي إبرازهم (زعماء دينيين) للمسلمين، تحت عنوان الإسلام المعتدل.

تعذيب معتقل أردني سلمي حتى فقدان عينه وحرمانه من العدالة

اتهمت عائلة المعتقل الأردني حمزة بني عيسى الأجهزة الأمنية بإخضاعه لتعذيب وحشي داخل مركز توقيف أمن إربد الشرقي، ما أدى إلى فقدانه البصر بشكل دائم في عينه اليسرى، وذلك على خلفية مشاركته في نشاط سلمي تضامني مع غزة، دون أن يشكل أي تهديد أو مخالفة تستدعي مثل هذا التنكيل.

روت والدته تفاصيل مروعة لما تعرض له نجلها، مؤكدة أن حمزة اعتُقل على يد عناصر من الأمن الوقائي بعد مداهمة منزله في العشر الأواخر من شهر رمضان، بتاريخ ٢٤ مارس/ آذار

٢٠٢٥، حيث فتشوا المنزل وصادروا جميع الأجهزة الإلكترونية الخاصة به وبزوجته، قبل اقتياده إلى مركز أمن إربد الشرقي دون أي أمر قضائي معلن أو توجيه تهمة واضحة.

وأوضحت الأسرة أن الجريمة لم تتوقف عند حد الاعتقال التعسفي، بل تفاقمت إلى مستوى الإيذاء الجسدي المتعمد، حين أجبر عناصر الأمن حمزة على خلع ملابسه لتفتيش مهين ومجرد من أي احترام للخصوصية أو الكرامة، وعندما رفض ذلك وطالب بإجراء التفتيش في مكان مستور، انهال عليه عدد من العناصر بالضرب الوحشي، رغم تقييد يديه. الضرب المبرح أسفر عن انفجار مقلة عينه اليسرى، وانفصال شبكيتها بالكامل، وفقدان النظر فيها نهائيًا. وقد أكدت والدته أن نجلها أصبح ضريرًا في عينه اليسرى نتيجة هذا الاعتداء، مشيرة إلى أن عناصر الأمن حاولوا طمس الجريمة عبر تلفيق تهمة «مقاومة الأمن أثناء التفتيش»، رغم أن حمزة كان مكبل اليدين لا يقوى على الدفاع عن نفسه. الأكثر صدمة أن المدعي العام في مديرية شرطة محافظة إربد قرر منع محاكمة المعتدين بحجة "غياب الدليل"، رغم الإصابات الدائمة التي لحقت بابنها، وكأن العدالة أصبحت رهينة رواية الجلاد لا صراخ الضحية. وأعلنت العائلة أن حمزة لا يزال محتجزًا حتى اللحظة داخل مركز إصلاح وتأهيل الزرقاء، على خلفية منشورات دعم لغزة على منصات التواصل الاجتماعي، حيث يواجه قضية منظورة أمام محكمة أمن الدولة، رغم أن نشاطه لم يتجاوز نطاق التعبير السلمي عن التضامن مع شعب محاصر. وكشفت الأسرة أن الاعتداء الذي تعرض له ابنها ليس سوى حلقة جديدة من سلسلة اعتقالات تعسفية طالت العديد من الناشطين الأردنيين خلال الشهور الماضية، لمجرد مشاركتهم في حراكات سلمية أو نشرهم آراء تدين ما يحدث في غزة، وهو ما يعكس تصعيدًا غير مسبوق في الممارسات القمعية، وتضييقًا مستمرًا على الحريات العامة والخاصة.

هذه الحادثة تعد واحدة من أخطر التجاوزات الأمنية في الأردن مؤخرًا، حيث تم التغاضي عن حجم الإصابة والظروف غير الإنسانية التي أدت إليها، ولم يُحاسب أحد من المسؤولين، فيما لا يزال حمزة يدفع وحده ثمن تعبيره عن رأيه وفقد بصره في سبيل موقف إنساني كان يجب أن يُحترم لا أن يُقمع.

الوعي: عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: ««**يكون عليكم أمراء؛ إن أطعتموهم أدخلوكم النار، وإن عصيتموهم قتلوكم**» . **فقال رجل: يا رسول الله! سمّهم لنا لعلنا نحثو في وجوههم التراب. فقال رسول الله ﷺ: «لعلهم يحثون في وجهك ويفقؤون عينك**»». رواه الطبراني

لا تُلبسوا رجلًا ثوبًا لم يلبسه... فيفسد عليكم دينكم ودنياكم.

أ.بهاء الحسيني

جاء في الخبر:
ذكر تقرير لموقع أكسيوس الثلاثاء (٢٢ تموز ٢٠٢٥) أنه من المتوقع أن يجتمع مسؤولون أمريكيون و(إسرائيليون) وسوريون كبار يوم الخميس المقبل في محاولة للتوصل إلى تفاهمات أمنية بشأن الوضع في جنوب سوريا، وسيرئس الاجتماع المبعوث الأمريكي إلى سوريا، توم باراك، الذي توسط بين الطرفين في الأسابيع الأخيرة. (زاكروس - وكالات)

أيها المسلمون:

إن من الواجب اليوم فضح الخيانة الجديدة التي تُطبخ على نار أمريكية-صهيونية في الشام! فسمّوا الأشياء بأسمائها. ففي خضم دماء الشهداء التي لم تجفّ، ومعاناة أهلنا في الشام التي لم تهدأ، يخرج علينا أحمد الشرع بخطوة جديدة تكشف بوضوح موقعه أداةً أمريكية في مؤامرة تصفية الثورة. فقد كشفت تقارير إعلامية ترتيبات لاجتماع قمة أمني يضم (الشرع) ومبعوثين أمريكيين ومسؤولين كبارا من كيان يهود، تحت غطاء (منع التصعيد) في سوريا! وأخطر من ذلك أن محور الاجتماع سيركز على (زيادة التنسيق والتواصل بين إسرائيل وسوريا). فهل أوضح من هذا في الخيانة؟

إن هذا الذي يسمى «التنسيق الأمني» ما هو إلا إقرار ببقاء سوريا دولة وظيفية، وبطيّ ملف الثورة بتواطؤ بين أمريكا وكيان الاحتلال. تطبيع خفي، ثم علني، مع الكيان الصهيوني، وخيانة لدماء الشهداء والمعتقلين والمهجرين.

أيها المسلمون في الشام:

إن ما يفعله الجولاني هو خيانة لله ولرسوله وللأمة ولأهل الشام، وواجبكم الشرعي والإنساني أن تفضحوه وتتبرؤوا من خيانته علناً، وتقفوا في وجهه وتأخذوا على يده قبل أن يوردكم المهالك، وأن ترفضوا أي تسوية ترعاها أمريكا أو تنسق مع الكيان الصهيوني.

واحذروا عبادَ الله أن تُلبسوا أحدًا ثوب الصلاح والورع، أو ثوب الحكم بالعدل والإحسان، وهو لم يلبسه، فإنكم بذلك تفسدون عليه دينه، وتفسدون على أنفسكم دينكم ودنياكم. لا تمدحوه، بل قوموه.

قال النبي ﷺ: "**إذا رأيتم المدّاحين فاحثوا في وجوههم التراب**" [رواه مسلم ٣٠٠٢]. وكان الصحابة والسلف الصالح لا يمدحون أحدًا في وجهه، ولا سيما إذا كان صاحب سلطان، لما في ذلك من فتنة للنفس، وغرور يهلك صاحبه. فإن التطبيل للحكام الظلمة، ومدحهم بما ليس فيهم، وتبرير جرائمهم، والسكوت عن خيانتهم، هو نوع من الركون إلى الظالم، وقد قال الله تعالى محذرًا: ﴿وَلَا تَرْكَنُوٓاْ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ فَتَمَسَّكُمُ ٱلنَّارُ﴾ [هود: ١١٣].

احذروا كل من يسوّق للباطل أو يغطيه بلبوس الشرع أو الوطنية أو المصالح، فإن هذا الركون للظالمين يُوجب العقوبة من الله، ويهلك الأمة في دينها ودنياها. احذروا صناعة الطواغيت بألسنتكم. فالسلطان إذا سمع المدح كثيرًا، سكر به، وإذا خُدِع بالثناء الزائف، طغى وبغى، وإن لم يجد من يردعه أو ينصحه، أفسد في الأرض وهو يظن نفسه مُصلحًا. قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه بعد أن نصحه أحد رعيته: "لا خير فيكم إن لم تقولوها، ولا خير فينا إن لم نسمعها". فقولوا الحق للحاكم، ولا تجاملوه، ولا تخافوه، فإن الحق لا يُبنى على التملق.

إن خلاصكم كما جاء في وحي السماء: ﴿ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُواْ بِٱلْمَعْرُوفِ وَنَهَوْاْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ [الحج: ٤١]. فلا عزّ لكم إلا بدولة إسلامية تقيم شرع الله في الأرض، يقودها إمام راشد يحكم بكتاب الله، يجمع الأمة، ويحرّر الأرض، ويقطع يد الغرب الكافر ويهود عن بلادنا. تذكّروا قول الله تعالى: ﴿وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٥١]. وقال ﷺ: (**إن الناس إذا رأوا المنكر فلم يغيروه أوشك أن يعمهم الله بعقاب من عنده**) [رواه أحمد وأبو داود].

﴿هَٰذَا بَلَٰغٌ لِّلنَّاسِ وَلِيُنذَرُواْ بِهِۦ وَلِيَعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ وَلِيَذَّكَّرَ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٥٢﴾﴾

للإجابة على هذا السؤال لا بد من الغوص في هذا الملف المعقد، والتوغل في شبكة المصالح الجيوسياسية التي تتجاوز حدود اليمن في ظل صراع النفوذ البريطاني القديم والنفوذ الأمريكي وأدواته.

ربما يكون على رأس الأهداف الأمريكية تكريس واقع التجزئة اليمنية، وتحويل اليمن إلى دولة هزيلة ممزقة. كما يتبين أن للحوثيين دورًا في الصراع البحري الحالي، لأسباب قد تجعل أمريكا غير مهتمة بإنهاء هذا الملف طالما يضمن بقاء حكام الخليج تحت مظلة الحماية الأمريكية. وربما يؤدي إبقاء الحوثيين دورا لدفع حكام الخليج إلى قبول الشروط التي تفرضها أمريكا على المنطقة في شأن مفاوضات التطبيع مع كيان يهود. نعم إن الحوثيين يشكلون ذراع طهران في اليمن، ولكن يبقى وجودهم لا يشكل خطر على أمريكا، بل على العكس، قد يتيح استنزاف طهران عبر حرب الوكالة لإدارة الصراع بين أمريكا وبريطانيا، من خلال تزويد إيران للحوثيين بالأسلحة والمسيّرات.

كذلك ربما هذه الإستراتيجية تتوافق مع طموحات أمريكا لبقاء طهران تحت المطرقة، دون مواجهة فعلية. كما أن بقاء الملف الحوثي مفتوحا هو مبرر دائم للوجود العسكري الأمريكي في البحر لاعتبارات أمنية، تتعلق بتهديد الحوثيين لطرق الملاحة الدولية، وبالتالي فهو مبرر لبقاء التواجد العسكري الأمريكي وعسكرة البحر في هذا الممر الحيوي، من خلال تحالفات دولية تقودها أمريكا، وهو يعزز حضورها في مواجهة العملاق التجاري الصيني .

وكذلك ربما يكون من أهداف بقاء هذا الملف دمج كيان يهود في ترتيبات أمنية إقليمية، كي يسهل التعاون مع دول الخليج، باعتبار أن الحوثيين يشكلون المحور الإيراني.

كذلك من أهداف استدامة هذا الملف بقاء حكام الخليج في حالة اعتماد دائم على أمريكا في حمايتها لطرق الملاحة، كي تبقى واشنطن صاحبة اليد العليا في المعادلة الأمنية.

وكذلك تستخدم أمريكا هذا الملف لضبط طموحات كيان يهود، باعتماد الحوثيين فزاعة لضبط علاقة الكيان مع الطموحات الأمريكية.

ربما تكون هذه خلاصة المصالح المتشابكة، لتبقى كفيلة بجعل الحوثيين أداة متعددة الوظائف في يد أمريكا عدوة الشعوب. لذا سيبقى ملف الحوثيين مفتوحا طالما هو يخدم المشاريع الأمريكية.

الموقع الرسمي لمجلة الوعي: http://www.al-waie.org
الحساب الرسمي لمجلة الوعي على الفيسبوك: https://www.facebook.com/alwaie.info
الحساب الرسمي لمجلة الوعي على إكس (التويتر): https://x.com/alwaiemagazine
القناة الرسمية لمجلة الوعي على الانستغرام: https://www.instagram.com/alwaiemagazine/
عنوان المجلة على الديلي موشن: https://www.dailymotion.com/alwaiemagazine